



دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية
**The Role of Emirati woman in the Political
Participation**

إعداد الطالبة

صالحة سهيل العامري

(الرقم الجامعي)

401110016

إشراف الدكتور

سعد فيصل السعد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في العلوم

السياسية

كلية الآداب والعلوم

قسم العلوم السياسية

جامعة الشرق الأوسط

تموز / 2013

التفويض

أنا صالحة سهيل العامري أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: محمد جده بهبه العامري

التوقيع: 

التاريخ : 2013 / 7 / 8

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: (دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية) وأجيزت

بتاريخ : 2013 / 7 / 8

أعضاء لجنة المناقشة :

التوقيع

مشرفاً: 

1. د. سعد فيصل السعد /

جامعة الشرق الأوسط

عضواً داخلياً: 

2. أ.د. فوزي تيم

جامعة الشرق الأوسط

عضواً خارجياً: 

3. أ.د. محمد عوض الهزيمة

جامعة آل البيت

شكر وتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتقدم بخاص شكري وعظيم امتناني إلى سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حفظ الله ورعاه، والى ولي العهد الأمين الشيخ محمد بن زايد آل نهيان حفظه الله ورعاه، والى أم الإمارات الشيخة فاطمة بنت مبارك حفظها الله الرئيس الأعلى للاتحاد النسائي العام والرئيس الفخري لمجلس سيدات الأعمال، على رعايتهم ودعمهم لي وللطلبة الإماراتيين.

وأتقدم بجزيل شكري وتقديري إلى أستاذي ومعلمي الفاضل د سعد فيصل السعد والذي شرفني إشرافه على دراستي، وعلى كل ما بذله من جهود لإتمام هذه الدراسة، والتي كانت بحق ومضات علمية، وسبُل نيرة اهتديت بها لأخرج بهذا الجهد العلمي والدراسة التي آمل أن تكون محل ثقة ومرجع علمي للباحثين من بعدي.

و لا يسعني إلا أن أشكر أساتذتي الأفاضل كافة في كلية الآداب بشكل عام وقسم العلوم السياسية بشكل خاص، منارات العلم وشموع المعرفة الذين أناروا دروبنا نحو العلم والبحث والمعرفة، وكافة الأساتذة في الجامعة وباقي كلياتها، والى كل فرد يعمل في هذه المؤسسة العلمية المميزة، وإلى الأمام.

والشكر موصول إلى إختوتي وزملائي طلبة الجامعة الذين قاموا بالوقوف إلى جانبي ونصحي، والذين لولا جهدهم ودورهم لما أتممت هذه الدراسة ولما خرجت بهذه النتائج والى كل من ساهم في إتمام هذه الدراسة وخروجها إلى النور.

الباحثة

الإهداء

أهدي جهدي المتواضع هذا إلى

إلى من يسكنون فؤادي : إلى أمي ... وإلى أبي

إلى نبض قلبي : أخوتي وأخواتي

إلى نور ونبراس الدولة.... شعب الإمارات المعطاء

إلى تلك الشموع التي تحرق نفسها لأجل غيرها.....

.....إلى نساء الإمارات

الباحثة

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ي	ملخص باللغة العربية
ل	ملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1	المقدمة
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها
3	أهداف الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	فرضية الدراسة
4	حدود الدراسة
4	محددات الدراسة

5	مصطلحات الدراسة
6	الإطار النظري والدراسات السابقة
10	الدراسات السابقة أولاً: الدراسات العربية
15	ثانياً: الدراسات الأجنبية
17	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
17	منهجية الدراسة
18	الفصل الثاني : مفهوم المشاركة السياسية وماهيتها
18	المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية
19	المطلب الأول: خصائص المشاركة السياسية
22	المطلب الثاني: أهمية المشاركة السياسية
24	المبحث الثاني: أشكال المشاركة السياسية
24	المطلب الأول: تصنيف المشاركة السياسية وفقاً لأنشطتها
26	المطلب الثاني: أدوات تعزيز المشاركة السياسية
28	المبحث الثالث: المتغيرات المؤثرة في المشاركة السياسية
28	المطلب الأول: السلوك السياسي للأفراد
29	المطلب الثاني: المشاركة السياسية والتنشئة السياسية:
30	المطلب الثالث: المشاركة السياسية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:
32	الفصل الثالث : المشاركة السياسية للمرأة

35	المبحث الأول: أهمية للمشاركة السياسية للمرأة
35	المطلب الأول: أهمية المشاركة السياسية للمرأة
36	المطلب الثاني: مستوى المشاركة السياسية للمرأة
41	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في مستوى المشاركة السياسية للمرأة
41	المطلب الأول: التنمية الاقتصادية
42	المطلب الثاني: التنشئة الاجتماعية
44	المبحث الثالث: أشكال المشاركة السياسية للمرأة
44	المطلب الأول: أهم أشكال المشاركة السياسية للمرأة
46	المطلب الثاني: وسائل المشاركة السياسية للمرأة
51	الفصل الرابع : المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية
53	المبحث الأول: النظام السياسي لدولة الإمارات
53	المطلب الأول: اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة
59	المطلب الثاني: الاتحاد بين إمارات الدولة
69	المبحث الثاني: واقع المشاركة المجتمعية للمرأة الإماراتية
69	المطلب الأول: المرأة والتعليم
72	المطلب الثاني: المرأة الإماراتية وسوق العمل
74	المبحث الثالث: المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية
75	المطلب الأول: محددات المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية

76	المطلب الثاني: المواقف الرسمية من مشاركة المرأة سياسياً
79	المبحث الرابع: صور وأشكال المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات
79	المطلب الأول: مشاركة المرأة الإماراتية في المؤتمرات الدولية
81	المطلب الثاني: تولي المرأة الإماراتية مناصب متقدمة في الدولة
83	المطلب الثالث: عضوية مجلس سيدات الأعمال
84	المطلب الرابع: عضوية المجلس الوطني
88	المطلب الخامس: عضوية المنظمات المدنية والجمعيات النسائية
92	الفصل الخامس: الخاتمة والتوصيات
92	أولاً: الاستنتاجات
93	ثانياً: التوصيات
95	المراجع
95	أولاً: المراجع باللغة العربية
98	ثانياً : الدوريات والمجلات والدراسات العلمية
100	ثالثاً: المراجع الأجنبية
101	رابعاً: المواقع الإلكترونية

دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية

إعداد الطالبة

صالحة سهيل العامري

إشراف الدكتور

سعد فيصل السعد

المخلص

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها، و التعرف إلى المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام، وتوضيح المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية، وكذلك إبراز صور وأشكال المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة لأنها تعد من الدراسات السياسية القليلة بحدود علم الباحثة، التي بحثت موضوع المشاركة السياسية لدى المرأة الإماراتية، وتكشف عن أهم أسباب اهتماماتها بالأمر السياسي، وأهم الأسباب وراء مشاركتها أو إجماعها عن المشاركة، وتأتي أهمية الدراسة كذلك في أنها ستكشف عن أشكال المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية، وقد تسهم في إغناء المكتبة العلمية بالبحوث حول الموضوع ذاته.

افتترضت الدراسة أن دور المرأة الإماراتية المشاركة لا يقتصر على تبؤ النساء لمناصب سياسية فقط بل في تنظيم أنفسهن بهدف التأثير في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات، وكذلك من خلال وجودهن كقوة بناء في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والمهنية والتعليمية وغيرها، وكذلك لارتباط مفهوم المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية بمفاهيم أخرى كالوعي السياسي والتضامن والمساواة والتمكين، وتم تحقق الفرضية من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي.

تتميز أوضاع المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة في تطور مستمر وإن تفاوت ذلك من إمارة لأخرى، غير أنه من المهم معالجة قضايا المرأة دون إخراجها عن سياقها بشكل

يزيد من تعقيداتهما، لأن مشكلات المرأة الإماراتية ليست بعيدة عن مشكلات الرجل سواء من حيث الحقوق الاقتصادية أو من حيث الحقوق السياسية، وهي أمور تطل بانعكاساتها الجنسين على حد سواء، وقد تكون مطالبة المرأة بحقوقها واكتسابها مكانتها أحد المداخل للحقوق السياسية العامة.

إن البيئة الاجتماعية والثقافية بمكوناتها المختلفة من عادات وتقاليد وقيم ورؤى هي بيئة حاضنة و دافعة لانطلاق المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ووصولها إلى درجات متقدمة في الأنشطة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التعليمية والسياسية، وهو ما جاء ليؤكد تحقق الفرضية من أن المرأة الإماراتية لا ينصب دورها فقط في المشاركة ضمن الإطار السياسي بل أيضاً في القطاعات الأخرى، وهو ما أثبتته المرأة الإماراتية من خلال تبوؤها مناصب هامة في الدولة اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وثقافياً.

وتبين من خلال الدراسة مدى رغبة النخب السياسية الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة على التعامل مع القيود الاجتماعية والثقافية التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة العامة، مما فتح المجال أمام المرأة الإماراتية للتقدم بالمشاركة في كافة المجالات.

وتبين من خلال الدراسة أن درجة نمو الوعي السياسي للمرأة الإماراتية تكمن بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية، وذلك من خلال ازدياد فرص التعليم بالنسبة للمرأة، وازدياد قدرتها على الدخول في مجال العمل وتوليها مناصب اقتصادية هامة إلى جانب بروز سيدة الأعمال الإماراتية.

أثبتت الدراسة مدى قدرة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة على تنظيم نفسها في بناء مؤسسي يدافع عن قضاياها وحقوقها، فكلما ازدادت هذه القدرة كلما أتاح لها ذلك فرصة إحداث التغيير من أجل حصولها على حقوقها السياسية، وممارستها لهذه الحقوق.

The role of the emirate's woman in the political participation.

Prepared by student:

Salahah suhail al-amiri

Supervised by:

Dr. Sa'd Faisal al-Sa'd

Abstract

This study aimed at knowing the political awareness of the Emirate's women and to know the degree of the Emirate's women political participation ,and also to know the relationship between the awareness degree of the political awareness for the Emirate's women and their political participation and to detect the impact of the political participation of the Emirate's women in the political life of the state of united Arab Emirates.

The importance of this study comes from being one of the rare political studies according to the researcher's knowledge , that addressed the political participation of the emirate's women, and it detects the most important reasons for their interest of the political issues , the most important reasons behind their participation or non- participation in the political issues.

Also, the important of the study comes because it will detect the form of the political participation of the emirate's women , and it may participate in enriching the scientific library with researches about the same subject .

The study in based on an assumption that the political participation of the emirate's women does not confine to the women

undertaking political participation only , rather by regulating themselves in the aim to influence the decision making process and policies making.

The study arrived to that the women status in the state of the united Arab emirates in under continuous development and this in different from one emirate to another.

However it in important to treat the women issues without increasing their complication, because the problems of the emirates women is not far a way from the mean's problems, either in connection with the economic rights or regarding the political rights.

Such issues are reflected on both genders, and the women call for their rights and acquiring their positions may by one of the entrances to the general political rights and that there in an interest of the ruling elites to improve the women situations but reliance on the initiatives that come from the above can not provide an effective guarantee .

There are organization forms under development to express, such as the women gatherings and the unions and syndicates, and legislatives and laws to guarantee the continuity and accountability.

The study showed that the social and cultural environment with their various components such as the norms , traditions , and values are an incubative environment , that push towards the women's take off in the state of the united Arab emirates , thus dealing with the women's issues and problems can not be isolated from the issues and culture of the community.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

ترتبط عملية المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تنتج نحو الديمقراطية، بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي والسياسي، كأسلوب للتعامل اليومي لإضفاء ثقافة السلم والتسامح، من خلال وجود الاختلاف والتنوع الحزبي، حرية الاعتقاد والتفكير، حرية الرأي والتعبير للأفراد وللقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، واحترام الرأي والرأي الآخر والمعارضة.

فالمشاركة السياسية هي حق كل مواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق المعاني هي حق المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم، لأنها نشاط يقوم به المواطن بقصد التأثير في عملية صنع القرار، سواء أكان ذلك النشاط فردي أو جماعي منظم، وذلك ينعكس من بيئة النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء أكانت المساندة أو المعارضة، إلا أنها تستهدف تغيير وتنظيم مخرجات النظام السياسي بما يتلاءم ومطالب الفرد والمجتمع.

ومن هذا المنطلق أصبحت المشاركة السياسية أحد أركان الديمقراطية والتي تصنعها معادلة الشراكة (جماهير = نسق سياسي)، كأسلوب لحياة أنجع خاصة في ظل ظروف التوجه الأحادي العالمي في إطار غياب البدائل، وقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة - بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة - تطورات هامة على صعيد المشاركة السياسية.

في الواقع أن الدستور الإماراتي لم يحدد طريقة اختيار شاغلي مقاعد المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) وكذلك لم يربطها بجنس معين ذكراً كان أم أنثى، لكن جميع الإمارات العربية المتحدة اختارت التعيين كوسيلة لشغل المقاعد الممنوحة لها بموجب الدستور، ولم تتضمن أية امرأة إلى عضوية المجلس عبر فصوله التشريعية الثلاثة عشر خلال الفترة (1971 - 2001)، واستطاعت المرأة الإماراتية تحقيق نقلة في وضعها في المجتمع عام 2001، بتمثيلها في المجلس الاستشاري الوطني لإحدى إمارات الدولة وهي إمارة الشارقة بخمس سيدات في أول مشاركة نسائية في العمل البرلماني في الدولة وحضورها جلسات المجلس الوطني الاتحادي وطرح مناقشة كافة القضايا الوطنية لبرز دور المرأة الإماراتية السياسي، لذا ستتناول الدراسة دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية وذلك بعد أن أصبحت تتمتع بحق المشاركة السياسية وذلك في الفترة من 2001-2012 .

- مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى الدور الذي تلعبه المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية.

- أسئلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما دور المرأة الإماراتية

في المشاركة السياسية؟ وينفرع منه الأسئلة التالية:

- 1- ما مفهوم وأهمية المشاركة السياسية؟
- 2- ما مدى أهمية المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام؟
- 3- ما مدى أهمية المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية بوجه خاص؟
- 4- ما صور وأشكال المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية؟

- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- بيان مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها.
- التعرف إلى المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام.
- توضيح المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية.
- إبراز صور وأشكال المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية.

- أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة لأنها تعد من الدراسات السياسية القليلة بحدود علم الباحثة، التي بحثت موضوع المشاركة السياسية لدى المرأة الإماراتية، وتكشف عن أهم أسباب اهتماماتها بالأمور السياسية، وأهم الأسباب وراء مشاركتها أو إجحامها عن المشاركة، وتأتي أهمية الدراسة كذلك في

أنها ستكشف عن أشكال المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية، وقد تسهم في إغناء المكتبة العلمية بالبحوث حول الموضوع ذاته.

- فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة أن دور المرأة الإماراتية المشاركة لا يقتصر على تبوؤ النساء لمناصب سياسية فقط بل في تنظيم أنفسهن بهدف التأثير في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات، وكذلك من خلال وجودهن كقوة بناء في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والمهنية والتعليمية وغيرها، وكذلك لارتباط مفهوم المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية بمفاهيم أخرى كالوعي السياسي والتضامن والمساواة والتمكين.

- حدود الدراسة :

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة.
الحدود الزمانية : أجريت هذه الدراسة تطبيقاً على الفترة التي فتح فيها المجال أمام المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية للفترة من العام 2001-2012.
الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على النساء الإماراتيات لا سيما من لهن مكانة في المشاركة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **محددات الدراسة:** اقتصرت هذه الدراسة على النساء الإماراتيات واللواتي يتمتعن بمواقع سياسية وقيادية، أو من ينتمين لمنظمات مجتمع مدني وجمعيات وغيرها، ممن كان لهن الأثر من خلال مشاركتهن السياسية في الدولة.

- المصطلحات والتعريفات الإجرائية:

الدور: يعرف بأنه نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والاتجاهات، والسلوك التي يتوقع أعضاء الجماعة رؤيتها كردود أفعال تجاه ما يجري من أحداث سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. (اكوالتى، 2010: 3)

ويعرف الدور بأنه: عبارة عن خيارات وقيم وقضايا وقرارات إنسانية تفسر الجوانب المتعددة بتعقيدات الطابع البشري للأنشطة السياسية (محمد، 2007: 1)

ويعرف إجرائياً: بأنه العملية التي تقوم بها أو تؤديها المرأة الإماراتية في عملية المشاركة السياسية وبيان أثر هذا الدور.

1- المشاركة السياسية:

- يعرفها إبراهيم أبراش في كتابه علم الاجتماع السياسي كما يلي: "المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دوراً في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات". (أبراش، 1998: 137-138)

- أما محمد السويدي فيعرف المشاركة السياسية على أنها: "عملية اجتماعية سياسية، يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف". (السويدي، 1990: 60)

- أما السيد عبد الحليم الزيات فيعرف المشاركة السياسية على أنها: "عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلائي رشيد، ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية". (الزيات، 2002: 86)

وتعرف المشاركة السياسية إجرائياً: بالدرجة التي سيتم التوصل إليها من خلال الدراسة على مجال المشاركة السياسية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

كلمة المشاركة Participation مشتقة من أسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate

ويتكون هذا المصطلح من جزأين pars بمعنى جزء Part والثاني Compar وتعني "القيام بـ"

وبالتالي المشاركة تعني To take part أي القيام بدور. (عبد الوهاب، 1999: 106)

والمشاركة في اللغة تعني حصول الفرد على نصيب من شئ ما وهي تعني أن المشارك له نصيب

في الشأن السياسي، ومشاركة المواطن سياسياً تعني لعب دور في الحياة السياسية، وهذه المشاركة

تأخذ عدة أشكال مثل عملية التصويت والاستفتاء والمشاركة في الأحزاب ومنظمات المجتمع

المدني، والمظاهرات والاعتصامات والعصيان المدني. (أبراش، 1998: 238)

تعد المشاركة السياسية من أهم مظاهر الديمقراطية ويستطيع من خلالها المواطن التعبير

عن إرادته، من هنا نجد الكثير من الأنظمة الديمقراطية في العالم تسعى لتوسيع نطاق المشاركة

للمواطنين لدعم شرعيتها وإتاحة الفرصة للمواطنين لاختيار ممثليهم بحرية لان مفهوم الديمقراطية

السليمة يرتكز إلى إسهام المواطنين ، وبهذا يتولد شعور لدى الأفراد بأهمية مشاركتهم فتعزز بذلك

ثقافتهم وسلوكهم السياسي. (الشرعة، 1999: 25)

ومصطلح المشاركة السياسية حديث الظهور يرتبط مباشرة بمصطلح الديمقراطية، على

الرغم من شمولية مصطلح الديمقراطية للديمقراطية السياسية التي تعني حق الاقتراع،

والديمقراطية الاجتماعية وتعني تكافؤ الفرص، حتى طور الغرب مفهوم الديمقراطية ليعني التعددية

السياسية وفق ضوابط محددة. (الدجاني، 1989: 27)

لقد اعتبر البعض المشاركة السياسية بمثابة التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، لا

من قبيل المفهوم فحسب، بل في واقعه العملي أيضاً، لأن في ذلك تتحقق صيرورة الفرد كعضو متساوٍ

مع نظرائه في جميع الحقوق والواجبات والحريات الأساسية في جسم الدولة التي ينتمي إليها، إلا أن

ما يتم على أرض الواقع أحياناً، ونتيجة لتداخل، المصالح وتشابكها بين الأفراد، هو تخطي هذه المساواة المفترضة وبالتالي الحد من المشاركة. (شبار، 1999: 74)

وتتأثر مشاركة الفرد السياسية بمقدار معرفته المدنية والسياسية المكتسبة من خلال المصادر المتعددة، كوسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمكتوبة، والندوات السياسية، والحملات الانتخابية..... الخ. فكلما زادت وتنوعت معرفته المدنية والسياسية كلما ازداد احتمال مشاركته السياسية، كما تتأثر مشاركة الفرد السياسية بشكل النظام الاجتماعي والسياسي الذي يعيش في ظلّه، فالأنظمة الليبرالية المفتوحة تعزز لدى الأفراد الرغبة في المشاركة السياسية، بينما تعمل الأنظمة المغلقة والتي يهمن عليها الإرث التقليدي عكس ذلك، حيث تعزز شعور الإحباط واللامبالاة لدى أفراد مجتمعاتها . إن الحديث عن المشاركة السياسية لا يتم إلا في نطاق مجتمع مدني حديث، ودولة وطنية حديثة، تبدو لمواطنيها من الداخل دولة حق وقانون، لا دولة حزب أو نخبة أو فئة أو طبقة، لأن الأولى تفتح الباب على مصراعيه لمشاركة الجميع، أما في الحالة الثانية فتجعل المشاركة مقتصرة على أعضاء الحزب أو النخبة أو الفئة أو الطبقة أيا كانت التسمية، ليس عند هذا الحد، فربما تلجأ إلى إلغاء واجب الآخر في المشاركة السياسية والتعبير، وتجعل من ذاتها محورا ومركزا والباقي هوامش. (شبار، 1999: 75).

ورغم كل محاسن المشاركة السياسية إلا أنها في الواقع في العالم العربي تعرف أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، حيث يتم توجيه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلال، كما نجدها إما مشاركة منعقدة أو شكلية، يتسبب فيها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة قبضتها، وإقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية. (وهبان، 2003: 43)

ويرى عبد الهادي جوهري أسباب حدوث أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي هي نتيجة الأمية والفقر واللامبالاة السياسية، وسلبية المواطن وقناعاته لعدم جدوى المشاركة السياسية.:(جوهري،2000: 38-39)، وتكمن

إن تزايد حجم الدور الذي لعبته المرأة الإماراتية من خلال مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عزز القناعة بأهمية هذا الدور لدى القيادة وصناع القرار، حيث أن تنمية المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة يعتبر جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة المستدامة للدولة وجانباً مهماً من جوانب مرحلة التمكين وهذا ما أكدته حكومة الإمارات العربية المتحدة من خلال حرصها على دمج المرأة ضمن برامجها التنموية من خلال تطوير التشريعات والقوانين التي تخص المرأة.

و المشاركة السياسية قد تعكس مدى الوعي السياسي الذي يتمتع به المواطنون في الدولة، وذلك من خلال إدراكهم لحقوق المواطنة وواجباتها، ومن خلال نظرتهم إلى السلطة القائمة في الدولة، وطبيعة العلاقة معها، وكيفية التأثير في سياساتها لتحقيق مصالح المواطنين.

نظراً لتعدد الجوانب التي من خلالها تناول المفكرون السياسيون مفهوم الوعي السياسي، وبالتالي عدم وجود تعريف واضح ومحدد لهذا المفهوم، فمن المفيد الإطلاع على بعض من هذه الجوانب كي يتمكن الباحثون من الأخذ بهذه التعريفات، فالوعي السياسي كما يراه بعض الباحثين يتمثل في مدى معرفة الأفراد لحقوقهم وواجباتهم ، السياسية، وقدرتهم على التصور الكلي للواقع المحيط بهم، وفهمهم لما يجري حولهم من أحداث ووقائع، (معوض،1983 : 709)

وربط الكثيرون بين مفهوم الوعي السياسي والإدراك كأحد مؤشرات فاعلية عملية التنشئة السياسية في المجتمع، فعرفوا الوعي السياسي على اعتبار أنه يتمثل في فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم، وقدرتهم على التصور الكلي للواقع المحيط بهم، مما

يساعدهم على بلورة اتجاهات سياسية، ويدفعهم إلى المشاركة السياسية، ويتطور ذلك الفهم والإدراك من خلال المعارف والمعلومات السياسية- المقصودة وغير المقصودة- عن البيئة المحلية والقومية والعالمية التي ينقلها ويترجمها المنشئون على اختلافهم إلى الأعضاء الجدد.(خطاب،2004 : 28)

وبعض الباحثين تناولوا موضوع الوعي السياسي من خلال العناصر المكونة له كالثقافة السياسية، ومدى ما يمتلكه الأفراد من معارف سياسية متأناة من هذه الثقافة بمؤسساتها المختلفة (أبو يوسف، 2001: 70).

وآخرون توجهوا نحو دراسة الوعي السياسي ضمن إطار، بعض الفئات الاجتماعية والمهنية، كفئة الشباب، وطلبة الجامعات، والإعلاميين، ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك لقياس مدى إدراك هذه الفئات والشرائح لواقعهم السياسي ودورهم في العملية السياسية، ومشاركتهم الفعلية في العملية السياسية. (يسري،2006 : 47)

الدراسات السابقة:-

أ- الدراسات العربية :

دراسة شتيوي، والداغستاني (1994) بعنوان: "المرأة الأردنية والمشاركة السياسية"، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الصفات والمقومات والخصائص والقدرات اللازمة للعمل السياسي، وتحديد الاتجاهات العامة نحو وضع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتحديد المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتحديد الاتجاهات العامة نحو وضع المرأة الحالي في المجتمع الأردني، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة مؤلفة من (٢٠٥٠) مبحوثاً يمثلون سكان المملكة باستثناء الأماكن النائبة، وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها؛ لا زال المواطنون الأردنيون (رجالاً ونساءً) ينظرون الى دور المرأة ضمن توقعات الأدوار الجندرية التقليدية، إذ تعتقد الغالبية أن قدرات المرأة بشكل عام أقل من قدرات الرجل وخاصة في العمل السياسي، وأن المرأة يمكن أن تصبح سياسية ناجحة إذا أعطيت الفرصة وتلقت الدعم المطلوب، وهناك حاجة لتخصيص عدد معين من المقاعد البرلمانية للمرأة، وأن هناك نسبة كبيرة من عينة الدراسة لا تعارض مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولكن الغالبية تختار لها أدوار مساندة ومساعدة وليست أدواراً أساسية، وهناك معوقات تحد من قدرة المرأة على المشاركة الفاعلة في العملية السياسية أهمها معارضة الرجل والمجتمع لمشاركة المرأة، وعدم تشجيع المرأة للمرأة، وعدم توافر الدافعية لدى المرأة نفسها وعدم الاهتمام الكافي من قبل الحكومة والبرلمان والأحزاب بإدماج المرأة في الحياة السياسية، وأن هناك علاقة إيجابية بين الدخل والحالة العملية والمستوى التعليمي وبين المشاركة في العمل السياسي، أي أنه كلما ارتفع الدخل والتعليم والسلم الوظيفي كلما زادت الاستقلالية في اتخاذ القرار المتعلق بالمشاركة واختيار المرشح وكلما زادت المشاركة الفعلية بمعزل عن التأثيرات من النماذج الذكرية.

دراسة النقشبندي (2000) بعنوان : "المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول

العربية"، هدفت إلى تناول العوامل التي أثرت على حالة المرأة العربية ومشاركتها السياسية بشكل عام، وتلك العوامل المؤثرة على وضع المرأة الأردنية بشكل خاص، حيث اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات شخصية مع نساء ناشطات في الأردن تم فيها استطلاع آرائهن حول قضايا مهمة ومؤثرة على مشاركة المرأة السياسية كانضمامها إلى الأحزاب السياسية بالإضافة إلى تقييم دور التنظيمات النسائية في الأردن حيث تبينت هذه المواقف وانقسمت إلى قسمين الأول يرى بأن التنظيمات النسائية تقوم بدور إيجابي في مجال تعزيز مشاركة المرأة السياسية والثاني يرى أن هذه التنظيمات لا تقوم بدورها بالشكل المعول عليه حيال المشاركة السياسية للمرأة، كما استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات معتمدة على عينة عشوائية من النساء شملت 70 امرأة، وأبرزت الدراسة بعضاً من العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة من خلال النتائج التي توصلت إليها يمكن إجمالها بما يلي: كلما كان هناك من يساعد المرأة بالعناية بأطفالها، كلما كان لديها وقت أكبر لتمضية في عمل أشياء أخرى بما في ذلك المشاركة في السياسة، ومع ارتفاع معدل التعليم للمرأة فإن المشاركة السياسية ستزداد، وأن الدولة تلعب دوراً في تحفيز المشاركة السياسية للمرأة، وميزت بعض القوانين ضد المرأة واعتقدت النساء بأنهن لسن جزءاً من العملية السياسية، ولا توجد علاقة بين المشاركة السياسية وحالة العمل بالنسبة للمرأة (تعمل أو لا تعمل).

وإضافة العجمي (2000) دراسة بعنوان : "المرأة الكويتية والمشاركة السياسية"، هدفت

إلى معرفة مسألة المشاركة السياسية للمرأة في الإسلام والانقسام الحاصل حيال هذه المسألة حيث يوجد اتجاهين مختلفين داخل الأوساط الإسلامية وهما؛ اتجاه مؤيد للمشاركة السياسية للمرأة، واتجاه معقد ومعارض للمشاركة السياسية للمرأة، كما تضمنت الدراسة موضوع مشاركة المرأة الكويتية في العملية السياسية، والعوامل المعوقة لتلك المشاركة، واستخدم الباحث أداة الاستبانة في إعداد البحث

وقام بتوزيعها على عينة عددها (100) طالب وطالبة من طلاب جامعة الكويت وخرجت الدراسة بنتائج عدة حيث أن المرأة الكويتية لا تتمتع بحقوقها السياسية، وإن هناك ضرورة للمشاركة السياسية للمرأة الكويتية، وإن المرأة الكويتية تطمح في دخول البرلمان، وأن المرأة الكويتية لا تمارس الآن دوراً فعالاً في المشاركة السياسية، ومشاركة المرأة الكويتية في مجال السياسة لها آثارها الإيجابية على المجتمع الكويتية، و ستحصل على حقها في التصويت في المستقبل القريب، وإن المظاهرات النسائية لها دور إيجابي في حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية، وإن الرجل الكويتي يعارض المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، وإن طبيعة المرأة لا تتعارض مع العمل في المجال السياسي، وإن وجود قيادات نسائية في مناصب إدارية تؤدي إلى تفعيل الدور السياسي للمرأة الكويتية، وإن المرأة الكويتية راغبة رغبة حقيقية في المشاركة السياسية، وإن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية ستكون في المستقبل أفضل مما كانت عليه في الماضي والحاضر، وإن المعوقات السياسية هي أكثر المعوقات تأثيراً في عدم المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، وإن الشكل المطلوب للمشاركة السياسية يتعدى حق التصويت إلى الترشيح وتقلد المناصب السياسية.

دراسة عاشور (2003) بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية"، تناولت هذه الدراسة

موضوع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (1989 - 2001)، هدفت إلى تناول أحد أشكال المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وهو مشاركتها في الانتخابات النيابية كناخبة وكمرشحة، ويكتسب هذا الموضوع أهميته في أنه ورغم التقدم الذي أحرزته المرأة الأردنية على الصعيدين العلمي والعملية بالمقارنة بدول المنطقة العربية إلا أن مشاركة المرأة في العملية الانتخابية لا تزال محدودة سواء كانت تلك المشاركة على صعيد التصويت أو الترشيح وإن كانت أكثر محدودية بالنسبة لعملية الترشيح للانتخابات النيابية، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال تعرض الدراسة لنتائج الانتخابات النيابية للأعوام 1989، 1993، 1997 على التوالي برغم الجهود المصاحبة من قبل القيادات النسائية في الأردن لتقدم وتعزيز تلك المشاركة، وللوقوف على موقف تلك

القيادات والنخب النسائية من قضية الانتخابات تم تصميم استبيان هدف إلى معرفة اتجاهات هذه القيادات من العملية الانتخابية، وكذلك لأجل معرفة اتجاهاتهم حيال قانون الانتخابات الأمثل، بالنسبة إلى المرأة والتعرف على أهم العوامل المعوقة لمشاركة المرأة السياسية في العملية الانتخابية، واستشراف أهم الحلول لتعزيز تلك المشاركة من وجهة نظر هذه القيادات على اعتبار أنها تشكل عينة الدراسة.

دراسة الشلال (2005) بعنوان: "توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية دراسة

استشرافية"، هدفت إلى تعرف توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية، ويقصد بهذه التوجهات المعرفة السياسية، والاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة، واستعداد المرأة لممارسة العمل السياسي، على هذا الأساس، فإن أهداف الدراسة تتمثل تحديداً في تعرف مدى معرفة المرأة الكويتية بالموضوعات السياسية العامة، وتعرف مدى اقتناع المرأة الكويتية بمسألة المشاركة السياسية كحق من حقوقها، وكانت عينة الدراسة تتكون من (407) امرأة كويتية من ذوات الأعمار عشرين عاماً فأكثر، وروعي في اختيارهن أن تشمل العينة مفردات متنوعة من حيث السن والتعليم والعمل والحالة الاجتماعية والدخل وأن تضم العينة نساء من كافة محافظات الكويت، وأظهرت نتائج الدراسة أن المعرفة السياسية لدى المرأة الكويتية تعتبر متوسطة تميل إلى الانخفاض، حيث حصلت النساء عينة البحث على متوسط قدره (3.6) درجة من إجمالي عشر درجات، وتزداد المعرفة السياسية لدى النساء الأعلى تعليماً، والأكبر سناً وذوات الدخل المرتفع والعاملات، ولا تختلف الدرجة في المعرفة السياسية باختلاف الحالة الاجتماعية ومحافظة الإقامة، وإن اقتناع المرأة الكويتية بمسألة المشاركة السياسية تبلغ الدرجة الدالة عليه قرابة ست درجات من إجمالي عشر درجات، وهذا يعني أن هناك اقتناعاً متوسطاً يميل إلى أن يكون منخفضاً، وإن الاقتناع بمسألة المشاركة السياسية للمرأة تزداد بين النساء الأعلى تعليماً المتزوجات، والمقيمات ببعض محافظات الكويت دون البعض الآخر، كما أن

عامل الدخل متفاعلاً مع العوامل الأخرى (وليس بمفرده) يلعب دوراً جوهرياً في التأثير في مدى اقتناع النساء عينة البحث بالمشاركة السياسية،

دراسة الزعابي (2006) بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون

الخليجي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى حصول المرأة الخليجية العربية على حقوقها السياسية بشكل عام، والمرأة الإماراتية بشكل خاص، ومدى مشاركتها في صنع القرار السياسي، بالنسبة لمجتمع دول مجلس التعاون الخليجي، فقد اعتمدت الباحثة على المصادر النظرية المكتوبة سواء كتب أو أوراق ندوات ومؤتمرات أو وائل الإعلام المكتوبة، وفي دراسة حالة مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة، استخدمت الباحثة ثلاث أدوات بحثية للتأكد من دور المرأة الإماراتية في العمل السياسي في الدولة، حيث استخدمت أداة الاستبيان على عينة من عامة الشعب من مؤسسات حكومية، وتم تحليلها باستخدام برنامج ال SPSS كما أجرت مقابلات مع أعضاء في المجالس الإماراتية ، مجلس استشاري أبو ظبي، ومجلس استشاري الشارقة، والمجلس الوطني الاتحادي، وتوصلت الدراسة إلى أن سبب رفض مشاركتها السياسية هو للحفاظ على العادات والتقاليد، هذا وفق رأي أغلبية العينة، ومع ذلك فالأغلبية تعتقد أن المرأة الإماراتية مؤهلة لعضوية المجلس الوطني الاتحادي، وأن المجتمع بحاجة لمشاركتها السياسية. وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة تشارك سياسياً بكل الصور غير المباشرة ، أما من ناحية عملها السياسي، فقد تم تحقيقه أيضاً في نوفمبر (2004)، بتعيين أول امرأة وزيرة في الدولة، وبيشر قرار رئيس الدولة في ديسمبر (2005) بانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي بأن حق المشاركة السياسية سيكون متاحاً للجميع أيضاً.

الدراسات الأجنبية:

وأجرى تيلتنس Teltnes (2000) دراسة بعنوان "مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامة"، وقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على العوامل المؤثرة في أربعة مظاهر من مظاهر المشاركة العامة وذلك من خلال دراسة مسحية عامة للظروف الحياتية والمعيشية في الأردن اختيرت فيها عينة عشوائية من النساء والرجال مؤلفة من (6300) أسرة تمت مقابلة (5919) منها وتم جمع البيانات من أفراد مختارين منها بلغ (23400) رجل و(3159) امرأة، والمظاهر الأربعة من المشاركة السياسية التي تناولتها الدراسة هي؛ التصويت، حملات الدعاية الانتخابية، العضوية التنظيمية المتعلقة بالمجتمع المدني خارج نطاق السياسة والدولة والقطاع الخاص وأخيراً مواقف الأردنيين واتجاهاتهم إزاء مشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية.

وقام برنامج الأمم المتحدة (2005) بإجراء دراسة حول **Women's Political**

Participation Increasing But Still Limited "تزايد المشاركة السياسية للنساء ولكنها

لا زالت محدودة"، من خلال تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2005، وركزت الدراسة على أهمية نظام الكوتا النسائية الذي يؤدي إلى وصول مزيد من النساء إلى البرلمان، إلا أن دور لامرأة في صنع القرار الحكومي لا يزال تجميلي ومقيد. ولا زالت العملية السياسية في الدول العربية بعيدة عن تمثيل المرأة واحتياجاتها وهمومها، إلا أن الضغط الاجتماعي لصالح حقوق المرأة أسفر عن بعض التغيرات الايجابية؛ حسب تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2005 : نحو نهضة المرأة في العالم العربي. "لقد كانت طبيعة مشاركة المرأة بشكل عام في الحكومة رمزية ، محصورة في حقائب وزارية صغيرة ومشروطة" ويضيف التقرير؛ كما أن الحكومات العربية تمكن عدد قليل " من النساء المعروفات لشغل مواقع قيادية في الهيكل التنظيمي الحكومي القائم دون توسيع قاعدة التمكين على القطاع الأوسع من النساء".

وأوصى واضعو التقرير بوجود استعمال الكوتا المخصصة للتمثيل النسائي في المؤسسات

العامة- والتي أدت إلى وجود ملحوظ للمرأة في البرلمان العراقي والمغربي والأردني والتونسي في

جميع الدول العربية كخطوة أولى نحو مساواة أوسع. في بداية عام 2006 كانت المرأة تحتل 5.25% من مقاعد البرلمان العراقي، في حين كانت نسبة النساء في البرلمان التونسي في انتخابات عام 2004 23% من المقاعد، وفي المغرب، قفزت نسبة النساء من 1% عام 1995 إلى 11% عام 2003، وفي نفس الفترة زادت نسبة التمثيل النسائي من 5.2% إلى 5.5% في الأردن، في حين ارتفعت نسبة النساء من 5.11% إلى 8.6% في تونس.

دراسة Akande (2007) بعنوان: **The Evolution of Women In Middle Eastern Politics**

، "تقييم السياسة الشرق الأوسطية للنساء في البرلمان"، إن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بدأ بالخضوع تدريجياً إلى التغيير الثقافي لصالح زيادة مشاركة المرأة في السياسة، ولقد استفادت بلدان مختلفة من مختلف القارات من زيادة مشاركة المرأة في السياسة ويمكن القول أنه يمكن حدوث هذا النوع من النجاح في الساحة السياسية في هذا الجزء من العالم، تمثل لبنان، على سبيل المثال، موقعا متوسطا في الإقليم من حيث أنها أكثر ليبرالية ولديها مجتمع مدني أكثر تقدما، ولكن لازالت المرأة لم تتغلغل في السياسة، وفي سياق أوسع للمشاركة النسائية المنخفضة في السياسة على مستوى العالم، فإن الشرق الأوسط يعاني من تغلغل أقل للمرأة في السياسة، كوسيلة نحو التطوير والوحدة الدولية، فإن المرأة تشكل نوعا ما مصدرا غير مستعمل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، وتهدف هذه الدراسة إلى توفير معلومات وتوصيات لإظهار الفرص لزيادة المشاركة السياسية للمرأة، لاسيما في المجال البرلماني من الحكومة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعضها من الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية لكن هناك القليل بحدود علم الباحثة من الدراسات التي تناولت موضوع دور المرأة في المشاركة السياسية، وقد جاءت هذه الدراسة في وقت أصبح فيه المشاركة السياسية هي وسيلة لقياس مكانة ودور الفرد في صنع القرار، وفتح المجال أمام الجميع للدخول في عملية سياسية متكاملة، وهذا

انعكس في فترة تشهد فيه المجتمعات العربية ثورات تقود نحو الإصلاح والتغيير السياسي، وتفتح المجال أمام مشاركة سياسية أوسع لكافة قطاعات المجتمع وخاصة المرأة.

وبناء عليه فإن هذه الدراسة وإن تتفق إلى حد ما دراسة إيمان الزعابي بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة"، وذلك في حدود التقارب بين دراستي ودراستها في البحث عن حجم وواقع المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية ، إلا أن دراسة إيمان لم تأخذ بدور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية وأثرها على العملية السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ككل من حيث مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية الكبرى كالمجلس الوطني والمجلس الاستشاري والمنظمات المدنية الأخرى كالاتحاد النسائي العام ومجلس سيدات الأعمال، حيث أن هذه الدراسة تناولت بالتركيز على دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية من خلال نشاطها السياسي والاجتماعي كما وردت في المؤسسات السابقة.

- منهجية الدراسة :

استخدم الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وهو المرجعية العلمية للبحث في السلوك السياسي للمجتمعات خلال مراحل تطورها، إذ سيتم استخدام هذا المنهج لدراسة تطور مسيرة المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية وما واجهته من عقبات.

الفصل الثاني

مفهوم المشاركة السياسية وماهيتها

يأخذ مدلول المشاركة معنىً إيجابياً قيمياً بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة وغالباً ما يشير اصطلاح المشاركة إلى المساندة الشعبية للقيادات الحكومية المؤثرة في مجال قيادتها وإدارتها للعمل السياسي، وإذا كانت هناك معانٍ متعددة للمشاركة.

المبحث الأول

مفهوم المشاركة السياسية

كلمة المشاركة Participation مشتقة من أسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate ويتكون هذا المصطلح من جزأين pars بمعنى جزء Part والثاني Compar وتعني "القيام بـ" وبالتالي المشاركة تعني To take part أي القيام بدور. (عبد الوهاب، 1999: 106)

وتحتل المشاركة السياسية موضوعاً محورياً في العلوم الاجتماعية والسياسية، فهي تعني إسهام المواطن أو انشغاله في المسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، وتمثل أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة أو العائلة، وصولاً إلى إطار المشاركة العام من خلال منظومة الوطن الواحد وهيئاته السياسية العليا، سواء أكان هذا الانشغال عن التوافق مع إطار الحكم أو المعارضة السلمية له. (عليوه، 2001: 135).

لقد عرف وينر المشاركة السياسية بأنها: " كل عمل إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف

التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام وعلى كل المستويات الحكومية محلية كانت أو وطنية". (إبراشي، 1998: 5).

وأشار هنتغتون إلى أن المشاركة السياسية هي: " نشاط المواطن الهادف إلى التأثير في القرار الحكومي، وأن اتساع نطاقها يعد من أهم مميزات الدولة الحديثة، إنطلاقاً من مبدأ حق المواطنة، وهو حق الأفراد في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم على أنظمة الحكم التي يعيشون في ظلها". (طهبوب، 1985: 67).

وعرف عبد الوهاب المشاركة السياسية أنها: " الجهود الاختيارية أو التطوعية التي يبذلها أفراد المجتمع بهدف التأثير على بناء القوة في المجتمع، والإسهام في صنع القرارات الخاصة بالمجتمع، في ضوء الموقع الطبقي الذي يحتله الأفراد في البناء الطبقي للمجتمع، وتتم هذه المشاركة في صور متعددة بدء من الاهتمام بأمور المجتمع والمعرفة السياسية ومروراً بالتصويت الانتخابي والترشيح للمؤسسات السياسية والانتماء الحزبي". (عبد الوهاب، 2000: 109).

تعني المشاركة: "إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، وبحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون فيه بالحياة في ظلّه" (إبراهيم، 1984: 34)

المطلب الأول: خصائص المشاركة السياسية

وأياً ما كان الأمر في تحديد مدلول المشاركة، فإنه يمكن القول بوجود خصائص ثلاث

للمشاركة هي: (عبد المطلب، د.ت: 14)

أ- **الفعل**: ويقصد به الحركة الفعالة، والأنشطة الإيجابية للجماهير لتحقيق هدف أو عدة أهداف معينة.

ب- **التطوع**: ويقصد به أن يقوم المواطنون بعملية المشاركة طوعاً واختياراً منهم، تقديراً منهم للمسؤولية التي يجب أن يتحملوها إزاء قضايا المجتمع – ويتنافى مع هذا التحديد كل لون من ألوان الحشد أو التعبئة الذي يسوق الجماهير إلى المشاركة تحت ضغط أو إكراه. ومعنى ذلك أنه إذا كانت العادة قد جرت على اعتبار أن المشاركة تتم بطريقة سليمة فإن هذا الاعتبار يتجاهل نظرية الصراع وحقيقة الحياة الإنسانية، التي لا تقصر المشاركة على الطوعية بل قد تتم قسراً.

ج- **الاختيار**: ويعني به إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والدعم للعمل السياسي والقادة السياسيين في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة.

والمشاركة لا تعني مشاركة كل المواطنين في كل الأنشطة والمجالات السياسية المختلفة وفي كل الأوقات، بقدر ما تعني مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد ممكن من هذه الأنشطة والمجالات بقدر ما تسمح به استعدادات وقدرات وميول هؤلاء الأفراد، والمشاركة السياسية من العناصر الأساسية التي تخلق التفافاً حول أي نسق سياسي، على تعدد أساليبها واختلاف مستوياتها.

المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل إن نمو الديمقراطية وتطورها إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية الجادة الهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية. (عبد

إن اتساع فرص المشاركة السياسية تؤدي إلى الحد من عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى الجماهير، وكلما تحققت قيم المساواة والحرية فإن هذا يؤدي إلى الاستقرار العام للمجتمع، وبالتالي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة.

من خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن المشاركة السياسية هي عبارة عن إرادة حرة للمواطنين، يمارسون عن طريقها أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية، تدفعهم روح المواطنة ووعي سياسي مؤطر، نمت من قبل وسائل الإعلام والمدارس والجماعات والتنظيمات السياسية والمدنية، للمساهمة في تنمية الوطن، عن طريق طرح أفكار وآراء من شأنها المساهمة في إيجاد حلول للقضايا المطروحة، ومن هنا تتجلى أهمية المشاركة السياسية. ورغم كل محاسن المشاركة السياسية إلا أنها في الواقع في العالم العربي (تعرف كأزمة...!) ترتبط بالتخلف السياسي، حيث يتم توجيه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلال، كما نجدها إما مشاركة منعدمة أو شكلية، يتسبب فيها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة قبضتها، وإقامة نظم تسلطية وتقبيد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية. (وهبان، 2003: 43)

ويرى عبد الهادي جوهري أسباب حدوث أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي هي نتيجة الأمية والفقر واللامبالاة السياسية، وسلبية المواطن وقناعاته لعدم جدوى المشاركة السياسية. (جوهري، 2000: 38-39).

المطلب الثاني: أهمية المشاركة السياسية

تتبلور المشاركة السياسية في كافة الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها، وإن كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحاً وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من الحرية للأفراد والاحترام لمنظومة حقوق الإنسان، وانتخابات دورية حرة وتنافسية، وبالتالي تتيح قدراً كبيراً لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية، وبالقدر الذي يهيم المدافعين عن مشاركة أكبر فإن الانخراط في عملية صنع القرار سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلاً من جانبهم، حيث كلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجة لذلك.

وتمثل المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها. وتتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه، ويصبح معه الفرد مستعداً لتحمل نتائجه سلباً أو إيجاباً.

فالمشاركة السياسية الواسعة تعمل على تعزيز شرعية النظام، إلا أنها في المقابل قد تؤدي إلى إدخال تعقيدات في عملية صنع القرار، وشانها في ذلك أن تقلل من كفاءة وأهمية القرار وبالتالي تقلل من شرعيته، وقد تخلق المشاركة السياسية ظروفاً تعكس الرضا أو النزاع وهو ما لا يظهر جلياً وواضحاً في الأشكال الأخرى للمشاركة، وإذا كان موجوداً ولا تتوفر الوسائل التي تسهل عملية تشكيله والتعبير عنه، ولذلك يذهب البعض إلى القول أن

المشاركة السياسية تكون ذات أهمية بالقدر الذي تؤثر فيه على الحكومات فعلاً وليس فقط بالذهاب إلى صندوق الاقتراع، ومن ناحية أخرى فإن الأقلية من الناس النشطين تستطيع أن تتواصل في أفكارها بشكل منتظم مع ممثليها عبر الرسائل وفي أحيان كثيرة فإن مثل هذه النشاطات تحدث في نطاق ما يسمى بجماعات المصالح أو الضغط المنظمة أو التنظيمات الخاصة بالأحزاب السياسية. (محمود، 2008: 116)

المبحث الثاني

أشكال المشاركة السياسية

هناك اختلاف في أشكال المشاركة السياسية من دولة إلى أخرى، ومن نظام سياسي لآخر، وتعتمد درجة المشاركة السياسية على السياق السياسي والاجتماعي لكل نظام سياسي.

المطلب الأول: تصنيف المشاركة السياسية وفقاً لأنشطتها

يمكن التمييز بين أشكال المشاركة السياسية وذلك في شكلين اثنين هما كالآتي :

(عاشور، 2003: 86).

أولاً: الأنشطة المنظمة والمألوفة وهي كما يلي :-

أ. التسجيل في القوائم الانتخابية

ب. التصويت.

ت. الانتساب إلى منظمات تعالج قضايا المجتمع كالنقابات أو جماعات المصالح.

ث. العضوية في جمعيات نسوية ومنظمات مجتمع مدني.

ج. المشاركة في الحملات الانتخابية.

و عموماً، فإن الانتخابات هي أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، فحتى

يشارك الشعب في السلطة عليه أن يختار ممثليه و هذا يتم عن طريق الانتخابات، التي تختلف

نظمها و أنواعها من مجتمع لآخر، و لكنها تتفق جميعاً علماً أن الصوت الذي يدلي به المواطن في

الانتخابات هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية، وان مجموع الأصوات و التي

تشكل الأغلبية هي تعبير عن إرادة الأمة.

فإن التصويت أو الانتخاب ليست هي الصورة أو الشكل الوحيد للمشاركة السياسية، بل إن المشاركة السياسية تتخذ عدة أشكال و صور أخرى قانونية مثل عضوية الأحزاب السياسية و النقابات المهنية و العمالية و الجمعيات الفكرية، و جماعات المصالح بصفة عامة، بالإضافة إلى صور غير قانونية مثل استخدام المال في العمل السياسي عندما يتجاوز حدودا معينة تفوق ما يسمح به القانون كالعضوية في الجمعيات النسوية ومنظمات المجتمع المدني أو كتبرعات صغيرة معلنة، كذلك فإن المشاركة السياسية لا تقتصر على السلوك السياسي الفردي، و إنما تمتد إلى العمل الجماعي. (السيد، 2002: 67)

وفي المشاركة السياسية الاعتيادية هناك ثلاث فئات رئيسية هي: (العجمي، 2000: 63)

1- اللامبالون (Apathetics): وهم الذين لا يشاركون في العملية السياسية أو الذين انسحبوا من العملية السياسية.

2- المتفرجون (Spectators): وهو الأشخاص قليلو الانغماس في العملية الانتخابية.

3- المنازلون (Gladiators): وهو الإيجابيون أو المقاتلون في السياسة.

ثانياً: طبيعة النشاطات المؤقتة الغير اعتيادية : والتي تعبر عن موقف من قضية أو حق و تتجسد بالأعمال الاحتجاجية كالاعتصامات والمظاهرات وغيرها، وليس بالضرورة أن تكون هذه الأشكال غير قانونية بل قد يكون منها ما هو قانوني وشرعي.

ويقسم إبراهيم أبراش أشكال المشاركة السياسية إلى ثلاثة مستويات: (إبراشي، 1998: 206)

1- مشاركة منظمة: تكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة، تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي، عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة، في إطار برامج محددة، تقوم بها الأحزاب السياسية، والنقابات، والاتحادات المهنية، والمجلس المنتخبة.

2- **مشاركة مستقلة:** يقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها، ويكون مخيراً في أن يشارك أو لا يشارك.

3- **مشاركة ظرفية:** تتم في المناسبات وتظم غير النشطين وغير المؤطرين سياسياً من الجمهور، أي عامة الناس، تتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات. ومن أبرز نماذج المشاركة السياسية غير الاعتيادية ما أشار إليه أوليسين حيث وضع ستة نماذج وهي: (الحجمي، 2000: 63)

1. **المواطنون:** ولهم تأثير محدود على النظام السياسي، ولكنهم من الناحية الجماعية يشكلون الأساس لقوة النظام السياسي الديمقراطي.
2. **القادة:** وهو الذين يمارسون فهم قوتهم في النسق السياسي سواء أكانوا منتخبيين أو معينين.
3. **النشيطون ذو الفاعلية:** وهم الذين يتسمون بالفاعلية والإيجابية والنشاط مع أعضاء الأحزاب السياسية أو التنظيمات أو غيرها من اتحادات وروابط تطوعية.
4. **القائمون بعملية الاتصال والاستقبال للمعلومات ونقلها:** وهو الأفراد الذين يؤثرون على النظام السياسي من خلال أفعالهم القائمة على الاتصال.
5. **الهامشيون:** وهو الذين تكون الحدود الدنيا لاتصالاتهم بالنظام السياسي غالباً أفعالاً ذات طبيعة خاصة.
6. **الانعزاليون:** وهم الذين ما يكون لهم تأثير أو نفوذ على النظام السياسي.

المطلب الثاني: أدوات تعزيز المشاركة السياسية:

1- **الإعلام:** إن الإعلام يلعب دوراً في تعزيز المشاركة السياسية والتنشئة السياسية، فالإعلام يوجه السلوك وينظم ردود الاتصال في الاستجابة إلى البنية السياسية في الدولة، فدولة الإمارات العربية المتحدة تعد من الدول العربية المتقدمة في صناعة الإعلام، وحرية الرأي والتعبير حيث تستطيع نسبة كبيرة من الجمهور الحصول على المعلومة والمشاركة عبر وسائل الإعلام بحرية وديمقراطية، وهناك نسبة كبيرة من الجمهور يعتمد على وسائل الإعلام الجديدة ذات التأثير

المباشر والقوي ولا سيما الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي والتي أصبحت اليوم من أهم وسائل المشاركة السياسية.

وبذلك فإن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المسموعة والمقروءة والمرئية والإلكترونية يمكن أن تخلق بيئة ملائمة وإيجابية للمشاركة السياسية من خلال تزويد المواطنين بالمعرفة والمعلومات التي هم بحاجة إليها أو في حالة افتقارهم لها والعكس صحيح. (هدبرد، 1991:

(123

2- جماعات الضغط: ومن الوسائل التي تلعب دورا في تعزيز المشاركة السياسية ما يسمى جماعات الضغط أو جماعات المصالح حيث أن هذه الجماعات يتضح دورها في المشاركة السياسية من خلال التأثير على القرارات السياسية وذلك عبر مشاركتها في الانتخابات من خلال اختيار الأشخاص الذين يصنعون القرارات، عن طريق حث منتسبيها للتصويت لصالح مرشح ما وتدعمه، أو عن طريق تقديم الدعم المالي للحملات الانتخابية لمرشحين أو مرشح ما، أو تقديم الدعم المعنوي بالاعتماد على شخصيات دينية أو وطنية لمرشح ضد آخر. (الأسود، 1993: 165)

3- الأحزاب السياسية: من خلال قيامها بعقد بعض أنواع التحالفات مع أحزاب، من أجل الضغط على الحكومة لأسباب تخدم مصالحها ومصالح الحكومة، وتلجأ لهذه الطريقة لتكون أكثر ضغطاً على المؤسسات التشريعية والتنفيذية (الغزاوي، 2001: 174)، وقد تلجأ إلى استغلال الرأي العام وتوجيهه لخدمة أهدافها عبر وسائل الإعلام المختلفة وذلك بالترويج لبعض الأفكار التي تدعم مصالحها في أوساط الرأي العام من أجل إقناع الجماهير أو إثارة اهتمامهم بفكرة سياسية معينة. (أندرسون، 1999: 42)

المبحث الثالث

المتغيرات المؤثرة في المشاركة السياسية

يرتبط موضوع المشاركة السياسية بالتنشئة السياسية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية

السلوك السياسي والأفراد.

المطلب الأول: السلوك السياسي للأفراد:

لا تعد المشاركة السياسية سلوكاً فردياً فقط، فهي تصب في النهاية في الحياة العامة للمجتمع التي تتكون من مجموع نشاطات الأفراد في المجتمع لأن الأفراد في الجماعات هم الذين يقومون بالمشاركة السياسية، كما أن المشاركة السياسية مرتبطة بقناعة الفرد وإيمانه إذ تنعكس المشاركة السياسية من خلال سلوكيات معينة تمارس في المجتمع كالاشتراك في الجمعيات والانضمام للأحزاب وغيرها من مظاهر المشاركة السياسية. (ربيع، ومقلد، 1994: 494).

ليس من الضروري أن يكون الفرد منظماً سياسياً، أو واعياً فكرياً وأيديولوجياً، أو ملماً بكل قضايا بلده والعالم كي يصبح في مقدوره أن يؤثر على العملية السياسية أو يشارك في صنع القرار السياسي. فالواقع أن سلوك الفرد يؤثر دائماً، بشكل أو بآخر، على مسار العملية السياسية أو على شكل الحياة للسياسة عموماً، بصرف النظر عما إذا كان هذا السلوك سلبياً أو إيجابياً.

لكن النتائج المترتبة على السلوك السياسي للمواطنين هي التي تختلف فقد يصب هذا السلوك في اتجاه رئيسي واحد، وقد يتفرع إلى مسالك ودروب كثيرة ومتباينة المسارات، وتتاح أمام المواطنين فرص للتأثير، بأشكال وطرق مختلفة، على العملية السياسية سواء بالمشاركة الإيجابية أو بالامتناع عن هذه المشاركة واتخاذ موقف سلبي، فقد يذهب المواطن للإدلاء بصوته في الانتخابات أو لتسجيل رأيه في الاستفتاءات وقد يمتنع عن ذلك، وقد ينخرط المواطن في حزب سياسي أو في نقابة أو في جمعية أو في رابطة للدفاع عن مصالح أو قيم مادية أو معنوية معينة، وقد لا يفعل ذلك. وقد

يعبر المواطن عما يؤمن به أو عن موقفه المؤيد أو المعارض للسياسات الحكومية، بالكتابة في الصحف والظهور في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، أو بالتظاهر والإضراب، وقد يلوذ بالصمت أو بالهرب، فالمشاركة الإيجابية من جانب المواطنين بالذهاب إلى صناديق الانتخاب، لاختيار ممثليهم في النقابة أو في البرلمان أو حتى في النادي الاجتماعي، يساعد على فرز نخبة سياسة تعبر عن الشعب وتتحدث باسمه وتسهم من ثم في إدارة شؤونه في كافة المجالات وعلى كافة المستويات، وامتناع المواطنين، أو أغليبتهم، عن ممارسة حقهم الانتخابي قد يكون رسالة مقصودة تحمل معنى الاحتجاج على سياسة ما، أو تعبيراً عن عدم الاقتناع بجذوى الذهاب إلى صناديق الانتخاب كوسيلة لتغيير السياسات القائمة، أو حتى عن عدم اكتراث بالقضية التي تدور حولها، الانتخابات أو يستفتى رأي الشعب بصددها. (نافة، 2006: 19)

المطلب الثاني: المشاركة السياسية والتنشئة السياسية:

يرتبط موضوع المشاركة السياسية بشكل مباشر بعملية التنشئة السياسية في المجتمعات ويستخدم مصطلح التنشئة للإشارة إلى تلك العملية السياسية والتربوية والاجتماعية المتجددة والتي يكتسب من خلالها الأفراد مجموعة المعارف السياسية والتوجهات السياسية والسلوك السياسي بشكل عام، وتبرز المعارف السياسية مجموعة ما يكتسبه المواطن من معرفة بالنظام السياسي ومؤسساته وممارسته وسلطاته وكافة القضايا التي تتعلق بشؤون العامة بشكل عام، ولقد اهتم الفكر السياسي منذ أقدم العصور بعملية المشاركة السياسية لارتباطها بشكل مباشر بالانتماء السياسي، وقد أشار إلى ذلك هيربرت هايمن (Heimen) في حديثه عن التنشئة السياسية حيث وضع أن الفلسفة الإغريقية قد اهتمت بموضوع التنشئة السياسية، وقد أرجع الفيلسوف الصيني كونفوشيوس فساد نظام الحكم إلى غياب المواطنة الصالحة بسبب عدم قدرة الأسرة على تعليم الأبناء بقيم الفضيلة. من هنا فقد جاءت

دعوته إلى تعليم الناشئة بشكل صحيح وسليم لتنشئتهم بما يساعد على خلق المواطنة الصالحة. (ظاهر، 1986: 43)

إن هناك اهتماماً متزايداً بموضوع التنشئة السياسية في المجتمعات على اختلاف مستوياتها بهدف الوصول إلى تنشئة سياسية تخلق انتماء حقيقياً للمواطنين، وترتبط المشاركة السياسية ارتباطاً وثيقاً بالتنشئة السياسية، وأن الفروق بين الأفراد في عمليات المشاركة والتصويت ترجع إلى عملية التنشئة السياسية، ذلك على الرغم من أن المشاركة ليست مجرد امتداد ولا مجرد نتاج للتنشئة.

المطلب الثالث: المشاركة السياسية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

أن المشاركة هي تعبير ونتاج لتفاعل الفرد مع طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وقد أظهرت معظم الدراسات أن هناك اختلافاً في مستوى المشاركة السياسية باختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، لأن نسب المشاركة تزيد باضطراد مع مستوى التعليم والمستوى الاقتصادي، وهذا يفسر لنا انخفاض المشاركة بالمجتمعات التي تزيد فيها نسبة الأمية أو الفقر، وقد أكدت ذلك الدراسات التي قام بها كثير من الباحثين في مجال العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، ومن أبرز الدراسات التي أظهرت ارتباطاً للمشاركة السياسية في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية دراسة روبرت هيس (Robert Heis) 1967 ودراسة سكوت (Scott) 1980 والتي أظهرت أن للطبقات الاجتماعية تأثيراً مباشراً على المشاركة السياسية، ويؤكد فيربا (Ferba) 1978 أن الارتباط القوي بين ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والانخراط في مستويات مختلفة من المشاركة السياسية هو مسألة عالمية وتؤكدت في عدد كبير من بلدان العالم. إلا أن الارتباط بين هذا المستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع والتصويت ينخفض في بعض البلدان حتى يصل إلى الصفر، ويرتفع في البعض الآخر، فعلى سبيل المثال الارتباط في الولايات المتحدة قيمته (0.24) وهو ارتباط

متواضع بالمقارنة بين الارتباط بين المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع وأوجه المشاركة السياسية الأخرى (عبد الوهاب، مرجع سابق: 88).

وترى الباحثة أن العامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي له تأثير على انخفاض نسب المشاركة السياسية، ويمكن تفسير ذلك من خلال سعي الفرد أولاً إلى تلبية حاجاته الأساسية المتمثلة بالعمل ولقمة العيش، ويفسر ذلك نموذج ماسلو للحاجات الإنسانية إذ أن الفرد بشكل عام يسعى أولاً إلى تلبية هذه الحاجات الأساسية، وفي حال إشباعها فإنه ينتقل إلى حاجات أخرى، ويكون لديه استعداد للمشاركة في العمل السياسي، وقد تكون هذه النقطة مقصودة سياسياً إذ نجد أن كثيراً من الأنظمة السياسية في العالم تعمل على إشغال المواطنين بشكل أساسي في البحث عن هذه الحاجات هادفة إلى تقليل مشاركتهم السياسية، وقد يفسر ذلك بانخفاض مستوى الثقافة السياسية والمعرفة السياسية والوعي السياسي لكثير من أفراد المجتمع حول أبعاد وأهمية المشاركة السياسية وتأثيرها على أوضاعهم المعيشية.

الفصل الثالث

المشاركة السياسية للمرأة

إن مفهوم المشاركة السياسية للمرأة وما ينطوي عليه هذا المفهوم من إشكاليات لارتباطه بكثير من المفاهيم كالتضامن والشراكة والمساواة والتمكين والسلوك السياسي، من هنا تبرز أهمية تحديد مفهوم واضح ومحدد لهذه المشاركة، وهذا يتطلب وضع مؤشرات تمكن من قياس فاعلية المشاركة السياسية للمرأة، إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية لا تقتصر على تبوؤ النساء لمناصب سياسية فقط بل في تنظيم أنفسهن في حركات وتنظيمات تهدف إلى التأثير في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات.

على الرغم من الأهمية الكبيرة للمشاركة السياسية للمرأة إلا أن هنالك إشكالية مرتبطة بتعريف هذه المشاركة، ومن أهم تعريفات المشاركة السياسية تعريف فليب برو: " أن المشاركة هي مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية، ولكن لا بد أن يكون المؤدون لهذه النشاطات هم المواطنون". (النقشبندي، : 13)

يعرف الباحث روس (Ross) المشاركة السياسية للمرأة على " أنها اشتراك المرأة في النشاطات السياسية بمختلف صورها وأشكالها وذلك حسب ما يسمح القانون بإعطائه للمرأة من حقوق سياسية تؤهلها في الاشتراك في العملية السياسية، ويعرف مكيلاند (McIlind) المشاركة السياسية للمرأة على " أنها مدى مشاركة المرأة في السلوك السياسي، ويعتبر السلوك الانتخابي من أهم أنواع المشاركة والذي يشمل التصويت والترشيح والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين وغيرها من أشكال المشاركة السياسية التي تشترك المرأة بشكل مباشر فيها". (عبد الوهاب، 199: 91)

ومن التعريفات السابقة يتبين لنا أن المشاركة السياسية هي " محاولة الفرد (التابع السياسي)

للتأثير على السلوك الملاحظ للمواطنين في المجتمع السياسي، أو التأثير على سلوك الفئة التي ينتمي

إليها هؤلاء المتبوعون، ويشير هذا التعريف إلى فاعلين اثنين؛ الأول هو الأفراد التابعون والخاضعون وهم الطرف الأقل قوة، والثاني هو المتبوع والمتجسد بالفائمين على صنع القرار وهو الطرف الأكثر قوة، حيث يحاول الفاعل الأول التأثير في الفاعل الثاني."

إن معظم التعاريف التي تناولت مفهوم المشاركة السياسية للمرأة تدور حول فكرة رئيسية تتجسد في أنها عملية تسعى من خلالها المرأة إلى التأثير على السلطة وذلك للحصول على بعض المكاسب السياسية، ومن أهمها حقها في أن يكون لها دور في العملية السياسية، وهنا يمكن القول أن مثل هذا الحق لا يقتصر على المستوى الفردي، وإنما يتجاوزهُ لتحقيق حق المجتمعات المختلفة في البناء الاجتماعي، وبما أن النساء يمثلن فئة كبرى في المجتمع، فلا بد أن ينسحب هذا الحق على حقهن في التمثيل والانتخاب لضمان تحقيق مصالحهن.

وقد ارتبط مفهوم المشاركة السياسية للمرأة بمفهوم التمكين السياسي في معناه العام هو "إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب أدنى". (إسماعيل، 2005: 64)

والتمكين السياسي عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهيكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديداً، وليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه.

إن التغيرات العالمية أصبحت ضاغطة نحو إعادة تعريف التمكين من منظور القدرة على التواصل والتنظيم وليس فقط فرض التشريعات والإجراءات كما تتجه لإحلال المفاهيم السلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيم إيجابية مبنية على المساواة وتكافؤ الفرص، ويعتبر النموذج المثالي للإجراءات هو ذلك الذي يأخذ بإدماج المجموعات أو الفئات المهمشة أو الأقل حظاً في الإدارة العامة.

إن فكرة المساواة ذات بعدين، البعد الأول: يتمثل في المعاملة الرسمية المتماثلة أو المساواة الإجرائية بين الأفراد، والبعد الثاني: في المساواة الحقيقية، وبما أن البعد الأول يخرق على الدوام، على الرغم من وجوده في كافة القوانين والإجراءات، فإن مفهوم المساواة الفعلية أو الحقيقية قد برز مؤخراً عبر مناهج متميزة ومتداخلة، واقتنعت العديد من الدول بأنه حتى تتحقق النتائج المتساوية فعلاً فلا بد لها من تطبيق تدابير ايجابية أو فرض حماية أو تقديم مساعدات معينة لتحقيق العدالة وتعويض المجموعات الأقل حظاً عن الاختلالات المجتمعية، وبالتالي تمهيد فرص الاختيار أمامهم للوصول للموارد المجتمعية كالأخرين دون تمييز، إنه مفهوم المشاركة العادلة أو الفرص العادلة.

(إسماعيل، 2005: 65)

المبحث الأول

أهمية للمشاركة السياسية للمرأة

أشار تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن الأمم المتحدة إلى إن قضايا المرأة أصبحت تشكل محوراً ومقياساً لتصنيف الدول وذلك من خلال مشاركتها في العمل السياسي ولقياس هذه المشاركة، وضعت مؤشرات محددة مثل: عدد المقاعد التي تحتلها نساء في البرلمان، ونسبة النساء في المناصب الإدارية العليا، ونسبة النساء في المهن والإدارة، وبالطبع فإن معظم الدول العربية - حسب هذه المؤشرات - تصنف في فئة متدنية.

المطلب الأول: أهمية المشاركة السياسية للمرأة

في معظم الدراسات التي غطت المشاركة السياسية للمرأة العربية تم التركيز على نسبة تصويت النساء ونسبة الترشيح بالإضافة إلى نسبة النساء الفائزات بمقاعد برلمانية أو بمجالس محلية أو ما يطلق عليه مراكز اتخاذ القرار، وحسب معايير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تبلغ نسبة مشاركة النساء بمقاعد في البرلمانات العربية (4%)، وتتراوح هذه النسبة بين صفر، كما في العديد من الدول الخليجية، إلى نسبة وهي (8.10%) كما في العراق، أما بالنسبة للدراسات التي تمت عن المشاركة السياسية للمرأة العربية، فيظهر العديد منها نسبة متدنية لمشاركة النساء في التصويت (30%) مثلاً في شمال مصر وكذلك فيما (78%) يتعلق بالترشيح والفوز - ما عدا نسبة المرأة الفلسطينية والتي بلغت في عام 1976 ووصلت إلى (85.7%) في الانتخابات التشريعية الأخيرة. (اصلاح، 2000: 29)

تبرز أهمية المشاركة السياسية للمرأة من خلال حجم ومستوى تأثير المرأة في العملية السياسية وطبيعة ما تقوم به من دور في العملية السياسية في حال مشاركتها، وتبرز أهمية دور المرأة في العملية السياسية من خلال قدرتها على تحقيق المصالح المرتبطة بها، وإبراز قضاياها، والدفاع

عن حقوقها والتسريع في إعطائها دوراً حقيقياً في عملية التنمية في المجتمع بشكل عام، ويجب أن لا يفهم وجود المرأة في هذه المواقع بأنه يخدم النساء فقط (ففي بعض الحالات قد لا تتحقق هذه الغاية)، ولكنه سوف يكون له تأثير إيجابي أكبر على جوانب المجتمع كافة، وليس في الجوانب المتعلقة بالمرأة فقط.

ومن المنظور التاريخي، فإن المجتمعات الإنسانية قد قاومت إعطاء المرأة حقوقها السياسية، أو إفساح المجال لمشاركتها السياسية بدرجات أقوى من معارضة هذه المجتمعات لدخول المرأة في المجالات الأخرى من الحياة العامة، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى أن حقوق المرأة كانت تعتبر مطابقة لحقوق الزوج أو الأب. (أصلاح، 2000: 30)

والمشاركة السياسية لها قيمة معنوية وإيجابية بحد ذاتها وفي الوقت ذاته، فإن الفروقات الجنسية في المشاركة السياسية تعكس علاقة القوة بين الرجال والنساء. فالموضوع الأساسي - إذا هو توزيع القوة بين الجنسين الذي يميل نحو المساواة في حالة زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وبالرغم من أنه لا يوجد إطار نظري يفسر العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي يعتقد بأنها تؤثر على مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية سلباً أم إيجاباً، أو ما نسميه بالعوامل المحددة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. (اشتوي، والداغستاني، 1994: 7)

المطلب الثاني: مستوى المشاركة السياسية للمرأة:

لقد شهد العالم على مدى العقدين الأخيرين اهتماماً دولياً خاصاً بقضايا المرأة، بدأ بتكريس عام 1975 م عاماً دولياً للمرأة، ثم تكريس عقد كامل انتهى بوضع إستراتيجية دولية، في مؤتمر نيروبي عام 1985، للنهوض بالمرأة حتى العام 2000، وقد تسارع هذا الاهتمام مع بداية التسعينات واقترب انتهاء العقد الثاني والاقترب من العام 2000 م، وكذلك مع تزايد القلق من استمرار ظاهرة

التمييز ضد المرأة وتهميش دورها، وما يترتب عليه من هدر في الطاقة وتعطيل لقوى أساسية في عمليات التنمية الشاملة للمجتمعات، حيث بدأ العالم يدرك بوضوح أن من أهم العقبات التي تواجه خطط التنمية للمجتمعات، هي دور المرأة ومكانتها في المجتمع. (الحواراني، 2000: 42)

ولقد وضعت البرامج وعقدت الندوات الإقليمية والدولية بمشاركة الحكومات والمنظمات الأهلية حول جميع مواضيع وقضايا المرأة في المجتمع، وتكثرت الجهود بانعقاد لمؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين عام 1995 م الذي خرج بخطة دولية شبه ملزمة للدول من أجل النهوض بالمرأة في المجالات كافة، وتولي هذه الخطة أهمية خاصة لمشاركة النساء في مواقع صنع القرار بنسب لا تقل عن (30%) ولإبراز الفروق بين الجنسين في عملية المشاركة السياسية والعوامل التي تؤثر على نسبة هذه المشاركة فقد أجريت العديد من الدراسات حول هذا الموضوع والتي تظهر الاختلاف في مستوى المشاركة لأسباب تتعلق بجنس المشارك ومن أهمها: (عبد الوهاب، 1999: 92)

أ- أجرى روس 1986 مسحاً ل (90) مجتمعاً لفهم الميكانيزمات الاجتماعية المرتبطة بالمشاركة السياسية على أساس الجنس، وقد توصل إلى بعض النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. المشاركة السياسية النسائية متعددة الأبعاد.
2. المشاركة النسائية الفعالة أكثر شيوعاً في المجتمعات ذات الدرجة العالية من الصراع والعنف الداخلي، وذات التماسك التنظيمي الذكري والمنخفض.
3. تشارك النساء أيضاً بشكل فعال عندما يسود في المجتمع نمط دافئ ودود لتنشئة الأطفال.
4. هناك بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك بعض المتغيرات الثقافية تلعب دوراً في استبعاد النساء - بشكل مباشر أو غير مباشر - من كل أشكال المشاركة في كثير من المجتمعات.

ب- وفي المسح الذي قام به بوث المشاركة السياسية وجد أن النتيجة التي تدعمت بشكل عالمي هي أن الذكور أكثر نشاطاً وأكثر سيطرة وأكثر عدوانية وأقل مسؤولية وأقل تعبيرية من الإناث، كما وجد أن الدراسات في المجتمعات الصناعية تظهر سيطرة مؤسساتية وميلاً أنثوياً للانصياع، وخاصة في المجتمعات منخفضة المكانة، فالذكور يستخدمون دائماً استراتيجيات استغلالية بينما تستخدم الإناث استراتيجيات انصياعية، ويفسر " بوث " هذه الفروق بالعوامل البيولوجية والثقافية، ويقرر أنه ليس لدينا الكثير من المعلومات عن تأثير سيكولوجية المرأة، إلا أنه يفترض أن الفروق يمكن أن تكون راجعة بجذورها إلى العامل البيولوجي، أما التفسيرات غير البيولوجية للفروق الجنسية فهي تركز على التنشئة الاجتماعية، فالإناث يتعلمن أن يسلكن بشكل أموي تجاه أزواجهن وآبائهن، وبالتالي فإنهن يكن أكثر خضوعاً وانصياعاً وبالتالي فهن أكثر سلبية وأقل مشاركة. (إسماعيل، 2005: 65)

ج- يؤكد جاروس (Jaros) 1973 على الفروق بين الجنسين في النشاط السياسي والتوجه السياسي، ويرى أن ذلك يرجع إلى المراحل المبكرة، ففي السنوات الأولى من العمر يكون الذكور أفضل في معرفة المعلومات السياسية عن الإناث، وأكثر استعداداً للتغيير في توجهاتهم السياسية، وأكثر تطلعاً إلى تقييم الشخصيات السياسية، ومرد ذلك إلى نفوذ وسلطة الأب في الأسرة حيث يشجع الذكور - في بادئ الأمر - على الاعتداء والجرأة، بينما يكون الاتجاه نحو الإناث أن وظيفتهن الأساسية تتمثل في الاهتمام بأعمال المنزل، ويؤكد (جاروس) أن هذه الممارسات المبكرة تقل تدريجياً، وأن هناك تفاوتاً في الفروق بين الجنسين في النشاط السياسي طبقاً لدرجة تعليم المرأة وثقافتها، وقد وجدت فروق جوهرية بين الجنسين - على وجه الخصوص - في القرارات المتعلقة بالحرب واستخدام القوة، وذلك نتيجة ميل الإناث إلى المسالمة أكثر من الذكور.

د- كما وجد (ناي) وزملاؤه 1974 - في دراستهم على الدول (الولايات المتحدة - اليابان - النمسا - الهند - نيجيريا) - أن الذكور أكثر نشاطاً سياسياً من الإناث في جميع الدول الخمس، إلا أن الفجوة

بين الذكور والإناث كانت أكثر اتساعاً في الهند تليها اليابان والنمسا، بينما أظهرت نيجيريا والولايات المتحدة فروقاً أقل.

هـ- ويرى باري ومويسر 1990 أن التفاوت الخاص بالجنس في علاقته بالمشاركة أصبح ضئيلاً للغاية في بعض البلدان، فعلى سبيل المثال الفروق بين الجنسين في المشاركة في بريطانيا تكاد تكون معدومة، بل إنه في حالة إضافة بعض المتغيرات مثل العمر فإن الفروق تنقلب لصالح النساء في بعض الأحيان، وبصفة عامة تعتبر النساء في بعض الدول الأوروبية أكثر إيجابية في بعض الأنشطة الخاصة في العمل الجماعي.

و- وفي البيئة العربية تؤكد "ضحى عبد الغفار 1993 أن عالم السياسة بمفهومه الرسمي لا يزال هو عالم الرجال، وأن المرأة تتسم بتبعيتها وسلبيتها، لذلك لا بد من الاهتمام بالأدوار السياسية غير الرسمية للمرأة.

ز- ويعزو "سديم العزى 1987 غياب النساء عن المشاركة والترشيح للانتخابات إلى الأسباب لآتية: (عبد الوهاب، 1999: 13)

1. اصطدامهن بالإرادة السيئة لأجهزة السياسة المسيطر عليها من قبل الرجال.
2. الأرضية الشعبية التي تجند أو يختار منها المرشحون المفضلون وهي تستبعد النساء بشكل أساسي.
3. تواجه النساء مصاعب الارتباط السياسي بشكل خاص، لأن التقسيم التقليدي لأدوار كل جنس يؤكد على أن وظيفة النساء هي البيت.
4. تكون للنساء رغبة أقل من الرجال في الارتباط بالمرشح السياسي، لأن التعويض المعروض يبدو لهم أقل جاذبية.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في مستوى المشاركة السياسية للمرأة

تتأثر المشاركة السياسية باختلاف أشكالها بعوامل مختلفة، إذ تساهم هذه العوامل في بلورة حجم المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر في كثير من الأحيان نظراً لاختلاف الخصائص المميزة لشعب كل دولة.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية:

ويمكن اعتبار التنمية الاقتصادية من أهم العوامل التي تؤثر على مستوى المعيشة في مختلف جوانبها، وهي في دول العالم الثالث عبارة عن عملية الانتقال من نمط الاقتصاد الزراعي أو شبه الزراعي إلى الاقتصاد الحديث (الصناعة، والتجارة، والخدمات)، ولذلك ترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطاً مباشراً بتوسع الفرص التعليمية والحراك الاجتماعي، وتدعم تجارب الدول التنموية فرضية توسع الفرص لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة (العمل خارج البيت، والتعليم) وهذا يعني أنه من المفترض أن التنمية تقلل بالتحليل النهائي من الفجوة تدريجياً بين الرجال والنساء. (اشتوي، والداغستاني، 1994: 8)

وقد تعتبر التنمية في الجوانب الثقافية العامة كالقيم المرتبطة بالمساواة بين المرأة والرجل، والتركيز على أهمية تكافؤ الفرص بين الجنسين، وبالرغم من أهمية التنمية الاقتصادية في تغيير مكانة المرأة في المجتمع، وأنها قد تكون قوة دفع محررة للمرأة، إلا أن التنمية الاقتصادية الرأسمالية، وبخاصة في العالم الثالث قد تؤدي إلى تدنٍ في مكانة المرأة، وذلك لأنها تعيد تقسيم العمل على أساس الجنس بين الرجل والمرأة، وتبدأ بتحديد العمل في البيت الذي هو بدون أجر بأنه عمل المرأة، والعمل بأجر خارج البيت، بأنه عمل الرجل، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة عمل المرأة في البيت، وحصول

المرأة على أجر متدنٍ خارج البيت قد يكون دليلاً على ذلك. (اشتوي، والداغستاني، 1994:

(9)

إن دور الدولة والسياسات الحكومية يصبح من العوامل المهمة والمؤثرة على موقع المرأة السياسي وبخاصة في الدول النامية، إذ تعتبر الدول المنظم الرئيسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، وما زال دور الدولة هو الأساس والمؤثر الأكبر في الحياة الاقتصادية، والسياسية، والقانونية بشكل عام، وهكذا تزداد أهمية الدولة إذا نظرنا إلى عدم المساواة بين الجنسين.

وإن اتجاه الدولة من خلال مؤسساتها السياسية والقانونية والسياسات الحكومية المتعلقة بالفروقات السياسية بين الجنسين، قد يؤدي دوراً إيجابياً، وبالتالي يصبح وسيلة للتغيير، أو دوراً سلبياً من خلال عدم اهتمامها أو عدم التزامها بالمساواة بين الجنسين، وبخاصة إذا أخذنا بالاعتبار التاريخ الطويل لعدم المساواة بين الجنسين في دول العالم الثالث بعامه والدول العربية بخاصة.

المطلب الثاني: التنشئة الاجتماعية:

إن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تتقل من خلالها مجموعة القيم، والمعتقدات، والمعايير، والعادات، والقوانين من جيل إلى آخر ويتعلم من خلالها الأطفال السلوك المناسب في الثقافة التي ينتمون إليها، وتتعرز عملية التنشئة وتنغرس بالمعايشة والممارسة اليومية بحيث لا يمكن تغييرها بسهولة، وإن تم هذا التغيير، فإنه لن يكون - بالتأكيد - عبر جيل واحد.

إن موضوع التنشئة الاجتماعية موضوع مهم وحساس في نظرة المجتمع لموقع المرأة من القوة السياسية التي تكمن في القدرة على صنع القرار والتأثير على الآخرين، ولذلك فالتوقعات والسلوكيات المتعلقة بالقوة، ومحاولة الحصول عليها وممارستها، منحصرة في الرجال، وهي مرتبطة بمجموعة من الاتجاهات المجتمعية التي من أهمها ما يلي: (اشتوي، والداغستاني، 1994: 10-

(13).

1- الاتجاهات السلبية نحو القوة وحساسية المجتمع لهذا المفهوم، وبخاصة عند ربطه بالمرأة، فأية سلوكيات لها علاقة بالحصول على القوة أو ممارستها تعتبر خارجة عن إطار الأنثوية، فالنظرة العامة كما أشار ستام ورايف 1984 للمرأة هي كتابعة للرجل، ومكانتها الاجتماعية في جميع الثقافات تعتبر متدنية بالنسبة لمكانة الرجل مع تفاوت في مستوى هذه المكانة من ثقافة إلى أخرى، وإن السلوكيات المتعلقة بالقوة تعتبر من مظاهر الرجولة، وأية محاولات من المرأة لممارسة القوة تعد تمرداً على التوقعات الاجتماعية التي ترى أنه من غير اللائق القيام بمثل هذه السلوكيات، مما يضعها في موضع النقد والرفض من المجتمع، ويؤدي ذلك إلى الحد من محاولاتها للقيام بهذه السلوكيات. وتكمن أهمية الاتجاهات والاعتقادات السائدة نحو القوة في قدرتها على تحديد نوعية السلوك الذي يمكن أن ينشأ عنها، فبالاتجاهات الإيجابية يزداد احتمال ظهور هذه السلوكيات وتقلل منها، فالاتجاهات هي الطريقة التي ينظر الشخص بها إلى القوة، ومدى الفائدة المرجاة من توافر هذه القوة واستخدامها.

2- عدم التوازن في توزيع القوة لدى الجنسين راجع للنظرة السلبية للمرأة تجاه قدراتها، وبخاصة فيما يتعلق بالقوة، مما يحد من محاولاتها للحصول على القوة أو ممارستها، ويعود ذلك إلى الأدوار الاجتماعية التي حددت لها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، تلك الأدوار التي تتصف بإنكار الذات، وتلقي القرارات، بينما تنشئة الرجل تؤهله للقيادة، واتخاذ القرارات مما يجعل من الصعب على المرأة الإيمان بقدراتها، وبخاصة فيما يتعلق بالخصائص المنوطة بدور الرجل.

المبحث الثالث

أشكال المشاركة السياسية للمرأة

المطلب الأول: أهم أشكال المشاركة السياسية للمرأة: (فيليب، د.ت: 335)

بعد الحديث عن مفهوم المشاركة السياسية، نتطرق الآن إلى أشكال هذه المشاركة السياسية

للمرأة وتتنحصر بما يلي:

1. تقلد منصب سياسي أو إداري
2. محاولة الحصول على منصب سياسي أو إداري.
3. العضوية النشطة في المنظمات السياسية.
4. العضوية النشطة في المنظمات شبه السياسية.
5. المشاركة في الاجتماعات العامة.
6. مؤازرة منظمة سياسية (عضوية غير نشطة).
7. مؤازرة منظمة شبه سياسية (عضوية غير نشطة).
8. المشاركة في النقاشات السياسية العامة.
9. الاهتمام بالسياسة.
10. التصويت.

في حين أن بعض العلماء المختصين يميزون بين شكلين من أشكال المشاركة السياسية:

الشكل الأول: والذي يشمل النشاطات المنظمة وهي: (فيليب، د.ت: 337)

- التسجيل في القوائم الانتخابية.
- التصويت.
- منظمات مجتمع مدني.

- حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.

- المشاركة المنظمة في الحملات الانتخابية.

الشكل الثاني: ويشمل النشاطات المؤقتة والتي تعبر عن موقف من قضية أو حدث وتتجسد بالأنشطة السياسية المؤقتة المعمول بها، وليس بالضرورة أن تكون هذه الأشكال غير قانونية، بل قد يكون منها ما هو شرعي وقانوني كالتظاهر السلمي مثلاً.

والحقيقة أن هذا الشكل من أشكال المشاركة هو بمثابة التعبير عن السخط والاستياء من قبل فئة من الناس حيال سياسة معينة تنتهجها الحكومة، فإذا قام الأفراد بالانخراط بعملية المشاركة من خلال النشاطات الاتفاقية دون أن يحققوا رغباتهم فإن البديل الوحيد المتبقي أمامهم هو هذا النوع من المشاركة، حيث تكون هؤلاء الأفراد مجموعة من الخيارات والتكتيكات الممكنة والمتاحة للتأثير على الحكومة.

وأنه من الممكن أن تتدرج المشاركة المؤقتة وتأخذ شكل المشاركة المنظمة حين يقوم الناخب بالتصويت للمرشحين الأكثر تطرفاً والأكثر عنفاً، وتعد هذه المظاهرات من أكثر النشاطات شيوعاً ضمن هذه الطائفة من أشكال المشاركة السياسية، وتوجد لها أنواع متعددة ومتنوعة هي:

(فيليب، د.ت: 343)

النشاطات المحركة: ووظيفة هذا النوع من المظاهرات هي إبراز قضية وفرضها احتجاجاً على إخفاء المؤسسات السياسية لها عن المسرح السياسي، ومن أمثلة هذا النوع من الأنشطة تلك التي يقوم بها أنصار المرأة.

النشاطات الروتينية: وهي تهيئ للمنظمات فرصة للتعبير عن قدرتها على التعبئة إزاء قضايا اللحظة الراهنة، ومن أمثلتها الاحتجاجات النقابية لتحصيل حقوق العمال.

النشاطات المقترنة بالأزمات السياسية الشاملة: وتتخصر مطالب هذه النشاطات بالمحافظة على السلطات العامة.

ويعد استخدام التعبير الفعلي أحد الأساليب المهمة التي يلجأ إليها الأفراد للضغط على الدولة، وعلى الرغم من أن البعض يستثني العنف من أشكال المشاركة السياسية، وذلك لكونه فعلاً أو عملاً لا يتمتع بالصفة القانونية، إلا أنه يرى ضرورة تضمين العنف ضمن أشكال المشاركة السياسية، وذلك لكونه يتفق مع الفلسفة التي تقوم عليها المشاركة السياسية، فهو نشاط يلجأ إليه الأفراد للتأثير على سياسة الحكومة حيال قضية معينة، كما أن الاعتبارات العملية والمتمثلة في استجابة صانعي القرار لمطالب مثيري العنف تعزز قناعتنا باعتبار العنف شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، وقد سبق أن انتهجت بعض الحكومات سياسة مغايرة حيال قضايا معينة، وذلك بعد الاحتجاج العنيف الذي تقوم به بعض الجماعات داخل الدولة.

المطلب الثاني: وسائل المشاركة السياسية للمرأة:

تتعدد وسائل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية، ويذكر أساتذة علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية مستويات متباينة للمشاركة تتفاوت في ترتيبها حسب آراء كل منهم، ولكن يلاحظ بصفة عامة أن أهم وسائل المشاركة السياسية هي: (بدوي، 1963: 313)

1- التصويت : يمكن اعتبار التصويت أدنى درجات سلم وسائل المشاركة، والبعض يصوغ نماذج المشاركة في شكل هرمي يجعل على قمته تقلد منصب سياسي أو إداري كأهم وسيلة للمشاركة ويجعل التصويت في أسفل ذلك الهرم، وقد انتقد البعض اهتمام علم الاجتماع السياسي بتقلد المنصب السياسي والإداري كأهم وسيلة للمشاركة باعتبار أنه ليس دليلاً على إيجابية الفرد في الحياة السياسية، فكم من مسؤول سياسي تقلد منصباً رسمياً ولم يزد دوره عن دور الموظف العام، ويغالي عدد من السياسيين في إهدار قيمة حق التصويت كأهم وسائل المشاركة السياسية للمرأة، حيث يرى طه بدوي

"أن إلقاء المواطن بصوته في الانتخاب لا يمثل البتة أسلوباً من أساليب المشاركة"، ويعلل ذلك بأن الناخب إذ يدلي بصوته فإنه يؤدي عملاً يتصل مباشرة بالسلطة الرسمية، من خلال اختياره لممثليه في السلطة التشريعية وتشكيل القوى الشعبية التي تؤثر في العملية السياسية، وتتدرج مستويات المشاركة لدى علماء الاجتماع السياسي تدرجاً تنازلياً على النحو التالي: تقلد منصب سياسي أو إداري. السعي نحو منصب سياسي أو إداري. العضوية النشطة في التنظيمات السياسية. العضوية العادية في التنظيمات السياسية. العضوية النشطة في التنظيمات شبه السياسية. العضوية العادية في التنظيمات شبه السياسية. المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة. المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية. الاهتمام العام بالسياسة. التصويت في الانتخابات.

ولكن هذا القول يرد عليه بأنه إذا كان يرتبط بمفهوم الحياة السياسية للإسهام في خلق طاقات القوى الشعبية فإن هذه القوى غاية ما تصبو إليه هو تشكيل السلطات، ولا يتأتى ذلك إلا بالمنافسة فيما بينها من أجل كسب أصوات الناخبين من خلال التصويت الذي يعد أساس النظام الديمقراطي من كافة الوجوه المختلفة التي تشمل: تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويربط الكثيرون بين المبدأ الديمقراطي والتصويت كوسيلة لإسناد السلطة، ويقولون: أنه لا قيام للديمقراطية ما لم يكن التصويت هو وسيلة اختيار الحكام، حيث يعد هو الوسيلة الأساسية الأولية التي يتم بها التعبير عن علو إرادة الشعب، وضرورة احترام حقوقه وحرياته. (الديدي، 1990: 427)

ويلي حق التصويت وسائل أخرى من وسائل المشاركة مثل عضوية الأحزاب السياسية، والنقابات ونشاط الجمعيات الأهلية، وإسهام الصحافة في توجيه الرأي العام وتكوين الوعي السياسي.

2- العضوية في مؤسسات السياسية: باعتبارها وعاء للمشاركة المستمرة تعمل على توسيع

النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية، كما تعد بمثابة حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين (نبيلة، 1980: 97)، ومن خلالها تتم الممارسة العادية اليومية لحرية الرأي، وبدون المؤسسات لا

يمكن لرغبات الجماهير أن تصل إلى آذان السلطات الحاكمة، ولا يستطيع المواطن أن يؤثر في الحياة السياسية معزولاً عن أقرانه، فالعمل الفردي لا يؤدي إلا إلى ضياع الجهود وتشتيت القوى. (الخطيب، 1983: 93)

ومن هنا تظهر أهمية هذه المؤسسات حيث يعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، ويقوم بدور التنقيف السياسي الذي يمكنها من المشاركة، باعتبارها تعبيراً عن الرأي العام، فالرأي العام والنظام الانتخابي، ونظام الأحزاب تشكل جميعها ثلاثة أبعاد متداخلة بعضها ببعض، فكل طارئ على النظام الانتخابي يؤدي إلى إحداث تغيير مقابل في نظام الأحزاب، وبدوره ينعكس هذا التغيير في نظام الأحزاب مباشرة على التعبير عن الرأي العام. (الخطيب، 1983: 95)

3- العضوية في النقابات: تعد إحدى قوى الديمقراطية في معظم المجتمعات تؤثر فيها وتتأثر بها، وبحلول القرن العشرين تقرر حق الاقتراع العام للعاملين بالنسبة لتشكيل نقاباتهم باعتبار أن هذا الحق يعتبر وسيلة هامة لتدعيم الديمقراطية، واستغلت النقابات العمل السياسي لتحقيق أهدافها المهمة باعتبارها وسيلة لا غاية، هذه النقابات تعد من أبرز قنوات المشاركة في العملية السياسية، حيث تقوم بدور جماعات الضغط المدافعة عن المصالح المباشرة لأعضائها بما يفعل دورها عينياً بالنسبة للاحتياجات المعيشية لأعضائها، الأمر الذي يوفر لها قاعدة حقيقية تسمح لها بلعب دور في الحياة العامة. (البناء، 1988: 125)

الجمعيات الأهلية وبالأخص الجمعيات التي تعكس فعلياً مصالح قوى بذاتها حيث تقوم هذه النوادي بلعب دور أساسي في الحياة العامة، واشتغال هذه النوادي بالعمل السياسي ليس جديداً أو مستحدثاً، فالجامعات في كل بقاع الأرض تتشارك في صنع الحياة السياسية، فلم تعد السياسة ترسم داخل دائرة مغلقة كما كان الحال في النظام البرلماني وإنما أصبحت السياسة ترسم على أرض واسعة

تساهم فيها قوى عديدة، فبدلاً من الأحزاب والبرلمانات وجدت نواد ترسم البرامج السياسية.
(الشرقاوي، 1971: 112)

إن التطبيق العملي لعملية التصويت في الأنظمة السياسية ظهر منه عيب في الديمقراطية
النيابية يتمثل في استقلال البرلمان تماماً عن الشعب والناخبين بعد انتخابه، ولذا ظهرت الديمقراطية
شبه المباشرة كتطور لنظام النيابي، يتيح لجمهور الناخبين حق مشاركة النواب في مهمتهم
الموضوعية بوسائل تختلف في ثقلها وقوتها، وتتباين في مظاهرها، ويبقى الاستفتاء الشعبي أهم
مظهر من هذه ال مظاهر السياسية للمرأة. (الشرقاوي، 1971: 3)

و يجب الإشارة إلى أن الديمقراطية ليست مجرد كفالة للحريات الفردية، إنما جوهرية، أنها
أسلوب للتنظيم السياسي، يكفل حكم الشعب نفسه بنفسه والحريات الفردية و ضماناتها تمثل مناخاً يكفل
للتنظيم الديمقراطي فاعليته، فليست هذه الحريات هبة يمنحها الحاكم لشعبه، بل هي حق لكل امرئ
يجب أن يحرص عليها، فهي أحد شروط البناء الديمقراطي، وليست البناء ذاته، كما أن ضمانها معلق
ومرتبط وجوداً و عدماً بقيام هذا البناء. (البشري، 1987: 143)

فالديمقراطية هي وحدها التي تمكن الشعب من امتلاك قوته وقدراته، وتمكنه من شحذ إرادته
نحو المشاركة، في إطار المناخ الذي يموج بالحريية، وبما أن الديمقراطية تعني حكم الشعب، فإنها
والمشاركة السياسية وجهان لعملة واحدة، لا بد من السعي لتوفيرهما في نفس الوقت، فكل منهما ينتقي
وجوده في غياب الآخر، والمشاركة السياسية للمواطنين تجعل من الصعب على أية سلطة أو قوة أن
تتجاهلها مهما طال الأمد.

وترى الباحثة هنا أن جوهر الديمقراطية هو مشاركة الأمة في الحياة السياسية، وأي
ديمقراطية لا توفر المشاركة، ولا تستجيب لها استعلاء أو عناداً أو استكباراً هي طبعة مغشوشة من
الأصل، وأن أقامت كل ما يخطر على البال من مؤسسات وأحزاب ولافتات تدعى الانتساب إلى

الديمقراطية أو تؤكد بألف لغة وعنوان، وأي ديمقراطية تعتمد على رحابة الصدر، وما يسمى بالتسامح السياسي من جانب ولي الأمر هي ديمقراطية مسيسة، لأنها تعلق مصير الممارسة في النهاية على اعتبارات شخصية بحتة قد تحكمها الأهواء والأمزجة، وأي ديمقراطية تتعامل مع قضية المشاركة، أو مع المؤسسات المنوط بها الأمر باعتبارها عناصر مساعدة على إصدار القرار، قد يؤخذ بكلامها إن وافق الهوى أو يضرب به عرض الحائط إذا تعارض معه، وهذا لا يؤدي بالنهاية إلى مشاركة حقيقية بالمرأة وإنما إلى مشاركة صورية يضاف إلى ذلك وعلى الرغم من الجدل الكبير الذي أثاره موضوع المشاركة السياسية للمرأة على مختلف المستويات سواء على الصعيد الدولي والإقليمي أو على مستوى الدول، وعلى الرغم من اهتمام الباحثين إلى أنه لا يزال هنا ضعف كبير على مستوى التعريف وصور المشاركة.

الفصل الرابع

المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية

يضمن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة حقوقاً متساوية لكل المواطنين، رجالاً كانوا أم نساءً، ففي ظل الدستور، تتمتع النساء المواطنات بذات الوضع القانوني من فرص التعليم وحق مزاولة المهن على قدم المساواة مع المواطنين الذكور، كما تتمتع المرأة الإماراتية بفرص متساوية في التوظيف، وتولي المناصب العليا والترشح والانتخاب، و الرعاية الصحية والمزايا الأخرى التي تكفل حماية ورفاهية الأسرة، وبمقتضى الدستور والتشريعات لا توجد أي معاملة تمييزية بين المرأة والرجل من حيث الحقوق بشكل عام ، حيث ينص دستور الإمارات العربية المتحدة في المادة (25) من الباب الثالث على أنه: " جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي". بالإضافة إلى تمتع المرأة بكثير من الحريات.

حيث استفادت المرأة الإماراتية من الدعم الدستوري والسياسي والمجتمعي، فحققت العديد من المكاسب الكبيرة ليس على مستوى الدولة فحسب بل على مستوى المنطقة، وللتدليل على هذه المكتسبات ونورد فيما يلي بعض الأمثلة القليلة في هذا الشأن: (لوتاه، 2009: 2)

- تشغل النساء الإماراتيات 22.5% من مقاعد المجلس الوطني الاتحادي إضافة إلى 10% من عضوية السلك الدبلوماسي، في حين تشغل نسبة 30% وظائف قيادية مرتبطة باتخاذ القرار و 66% من الوظائف بالقطاع الحكومي.

- تشمل الحكومة الاتحادية الحالية أربع نساء ضمن عضوية مجلس الوزراء.

• في عام 2003، ولأول مرة، قامت شرطة أبو ظبي بتدريب 32 من المواطنات للعمل في قوات الأمن الخاصة.

• في أكتوبر 2008، أدت القسم أول امرأة مواطنة لتعمل في مجال القضاء.

• هناك أربع نساء يعملن في وظيفة قائد مقاتلات حربية، كأول دفعة من المواطنات يلتحقن بالقوات المسلحة بهذه الصفة.

هذه المكتسبات لم تأتي من فراغ وإنما كانت ثمرة جهود كبيرة من قبل الدولة فعلى الصعيد السياسي شهد وضع المرأة الإماراتية تطوراً لافتاً خلال السنوات الأخيرة نتيجة لحرص القيادة السياسية في الدولة على إشراكها في مراكز صنع واتخاذ القرار؛ حيث ارتفعت نسبة تمثيلها في التشكيل الوزاري الأخير الذي تم إعلانه في فبراير/شباط 2008 من مقعدين إلى أربعة مقاعد وزارية، وهي من أعلى نسب التمثيل الوزاري على المستوى العربي، كما حصلت على حقوقها كاملة في الانتخاب والترشيح في أول انتخابات برلمانية شهدتها البلاد في ديسمبر/كانون الأول 2006؛ حيث شاركت المرأة بفاعلية في هذه الانتخابات، وكان لها حضورها المميز في الهيئات الانتخابية والذي وصل إلى 1189 مواطنة من أصل 6689 عضواً وبنسبة 17% من العدد الكلي للأعضاء، وسجلت سابقة في منطقة الخليج بعد أن فازت أول امرأة إماراتية في انتخابات المجلس الوطني (الدكتورة أمل القببسي) وكان ذلك في انتخابات إمارة أبو ظبي، قبل أن يقوم حكام الإمارات بتعيين ثماني نساء أخريات في المجلس ليصبح مجموع النساء في المجلس الوطني 9 من أصل 40 عضواً وبنسبة تبلغ نحو 22%، وهي أيضاً من أعلى نسب تمثيل المرأة في المؤسسات التشريعية في المنطقة. كما تم مؤخراً تعيين أول سفيرتين للدولة في الخارج لدى كل من السويد وأسبانيا. ولم تتوقف مكاسب المرأة الإماراتية عند هذا الحد، بل وصلت إلى سلك القضاء والنيابة العامة.

المبحث الأول

النظام السياسي لدولة الإمارات

الإمارات العربية المتحدة هي المحاولة العربية الوحيدة في الوطن العربي التي كتب لها النجاح والاستمرار بالرغم من التحديات الخطيرة والاستعمار البغيض الذي نخر في الوطن العربي وما زال ينخر، وإن لم تخل نشأته من صعوبات جمة واجهته، إلا أن وحدة الدين واللغة والانتماء العربي وإرادة المؤسسين للدولة كل ذلك نل تلك العقبات، حتى تأسس دولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأول: اتحاد دولة الإمارات

- الإمارات المؤتلفة:

لكي نعطي انطباعاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً نعرض في مما يأتي خلاصة لهذا المكون العام لدولة الإمارات كما تكونت واستقرت على النحو الآتي: (مبارك، 2009: 62)

1- إمارة أبو ظبي:

هناك تضارب في الأرقام حول عدد سكانها الأصليين، ينتمون إلى قبائل بني ياس، وأبو فلاسة، وبنو ياس حلف يضم عدة قبائل يتزعمهم جميعاً آل نهيان حكام الإمارة ويقطنون بوجه عام مدينة أبو ظبي، كما يقطن منهم واحة (ليوا) في أرض الظفرة التي تعتبر المعقل الأول لهم.

قد أثبت الشيخ زايد قادراً كبيراً من الاستتارة والوعي وقبل وصوله إلى حكم أبو ظبي منذ أوائل عام 1964 كان مسؤولاً عن شؤون المنطقة الشرقية، أي قرية العين وضواحيها السبع، وظل هناك حتى عام 1966، أي أنه حكم المنطقة الشرقية ما يقرب من عشرين عاماً، وكان لهذه السنوات أثرها البالغ حتى في مستقبل إمارة أبو ظبي ذاتها، إذ عاش زايد في العين قريباً من البادية

حيث تعلق به البدو وأحبوه وامتدت سيطرته إلى الظفرة، واستطاع أن يسيطر على جميع قرى البريمي، باستثناء القريتين التابعتين لمسقط .

وما يميز حكم الشيخ زايد إرساء قواعد التنظيم الحكومي في إمارته بإنشاء دوائر حكومية، وإبراز دور أبو ظبي في المجال العربي بصفة عامة، والخليج العربي بصفة خاصة فما كاد يستقر في الحكم حتى أخذ يضع خطة لنهضة إمارته وذلك بإنشاء مجلس للتخطيط بموجب مرسوم أميري صدر في 20 مارس 1968 .

وفي المجال العربي، قام الشيخ زايد بسلسلة من التحرك السياسي العربي، فزار السعودية في نيسان 1967، كما قام بزيارة إلى مسقط عام 1968، ونتج عن زيارته الأخيرة الاتفاق مع السيد سعيد بن تيمور، سلطان مسقط على موضوعات توحيد العملة بين البلدين، إلى جانب التقارب الاقتصادي والثقافي الفني، وتسهيل الاتصالات بين البلدين، مع تأكيد الاتفاق بينهما حول مشكلات الحدود، وكان من الممكن أن تؤدي هذه المبادرة من حاكم أبو ظبي إلى توثيق أسس الاتحاد بين البلدين، ولكن حال دون ذلك تردد سلطان مسقط وعدم تقبله فكرة الانفتاح التي كان يسير عليها شيخ أبو ظبي.

وشجع الشيخ زايد في عام 1969 نشاط النائبة العمالية البريطانية مسز مارجريت مكاي، ومعها بعض النواب البريطانيين، الذين كانوا يدافعون عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، حيث ظهر في لندن مركز حملة أبو ظبي الإعلامية، والهدف منه تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 وتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين إلى جانب عرض الأفلام والصور وشراء معرض متنقل لنشر حملة إعلامية بين الشعب البريطاني. وقد حصلت مكاي على الدعم المادي من الشيخ زايد، والدعم المعنوي والعلمي من بعض الحكومات العربية، وذلك من خلال زيارتها لكثير من الدول العربية.

كذلك تم في شباط 1969 تسوية الحدود البرية والبحرية بين أبو ظبي ودبي، فقد تم التوقيع في منطقة السميح في دبي، على اتفاقية جديدة للحدود بين الإماراتين شملت الحدود البرية والبحري و فيما بينهما، كذلك عقد اجتماع أخوي في السميح بين الشيخ زايد والشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة وبحضور حاكمي دبي وقطر، حيث اتفق المجتمعون على تسوية قضايا الحدود، وطالب الشيخ صقر في هذا الاجتماع بإعادة بدو الخواطر الذين كانوا غادروا رأس الخيمة واستقروا في أبو ظبي بعد الاضطرابات التي وقعت بينهم وبين الشيخ صقر حول ملكية بعض الأراضي وطلبوا من الشيخ زايد التوسط لمصلحتهم.

وأعلن الشيخ زايد في تموز 1971 وضع أسس جديدة للحكم والتنظيم في إمارته، مما كفل لها في نهاية ذلك العام رئاسة اتحاد الإمارات العربية، وتمثل ذلك في صدور عدة قوانين أعيد بها تنظيم الإدارة الحكومية، وتألّف المجلس من خمسين عضواً يعينهم الشيخ نفسه من أبرز الأسر وأكثر زعماء القبائل نفوذاً.

كما اصدر الشيخ زايد مرسوماً بإنشاء صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية في تشرين الأول 1971، ويعتبر من أضخم المشروعات الاقتصادية، وقصد به مساعدة الدول العربية على تطوير اقتصادها، وتقرر أن يكون رأسمال هذا الصندوق خمسين مليوناً من الدينارات البحرانية بصفة مبدئية، ويقوم الصندوق بدراسة كل مشروع على أسس علمية واقتصادية سليمة، وتوفير الكفاءات الفنية اللازمة لتنفيذه، أن إمارته قررت تخصيص 30 مليون دينار لمشروعات تطوير الخدمات العامة في إمارات الساحل و كما أعلن مشروع السنوات الخمس بشأن مساعدة الإمارات الفقيرة غير المنتجة للنفط. (دستور عام 1968)

2- إمارة دبي:

تقع مدينة دبي على جانبي خور طوله عشرة أميال. وينتقل السكان بين بر ديره وبر دبي على جسر أنشئ منذ عام 1961, ولعل ذلك جعل الكثيرين يطلقون على دبي اسم فينسيا الخليج، ويعيش في مدينة دبي أكثر من ثلث سكان الساحل العماني، ومجتمعها خليط من البلوش والإيرانيين والهنود إلى جانب سكان البلاد الأصليين.

استطاعت بريطانيا أن تحكم سيطرتها على المشيخة معتمدة على ما كانت تثيره من منازعات بين حكامها من آل مكتوم أو بينهم وبين جيرانهم من حكام الإمارات المجاورة، وخاضت كل من دبي وأبو ظبي حرباً أهلية فيما بينهما، خلال الفترة من 1945 إلى 1948, بسبب تنازع الإماراتين على خور غناصة، وكانت احتمالات النفط في المنطقة تكمن وراء هذا النزاع مما ترتب على ذلك نشوب معارك متقطعة بين الإماراتين، وكان من الممكن أن تستمر هذه المعارك طويلاً لو لم تتدخل بريطانيا وتفرض هدنة تقبلها الطرفان.

وفي عام 1954م انتقلت الوكالة البريطانية من الشارقة إلى دبي، وعام 1958م وصل الشيخ راشد آل مكتوم إلى الحكم وأحدث تطوراً كبيراً في شؤون إمارته، وكان يتميز بالذكاء والحنكة السياسية حتى اشتهر بين أقرانه من حكام الإمارات المجاورة بثعلب الخليج، وكان أهم ما ينشده هو تحقيق الاستقرار في إمارته .

ويرتبط حاكم دبي الشيخ آل مكتوم بصلات من المصاهرة مع حاكم قطر، ولعل ذلك مما أدى إلى اعتماد الإمارة على أموال قطر في نهضتها، فضلاً عن أموال الكويت .

3- إمارة الشارقة :

كان لإمارة الشارقة الكثير من الملحقات التي تتبعها كخور فكان ودبا وكلبا والفجيرة وغيرها، ولذا فقد كانت معرضة في بعض الأحيان إلى فقدان بعضها نتيجة قيام حركات انفصالية

فيها، مثال محاولة شيوخ دبا الاستقلال بمقاطعتهم ونجاح شيوخ كلبا في تحقيق ذلك ثم عودتهم لتبعية الشارقة من جديد أو استقلال الفجيرة عنها بالفعل، واعتراف الحكمة البريطانية بها كإمارات مستقلة منذ عام 1951.

وقد حكم الشيخ صقر بن سلطان القاسمي الشارقة خلال السنوات الممتدة من عام 1951 حتى عام 1965، واهتم بإدخال بعض الإصلاحات الاجتماعية في إمارته ولا سيما في المجال التعليمي فعمل على إنشاء بعض المدارس النظامية. ولعل اهتمامه بالتعليم يرجع إلى كونه أديباً وشاعراً، ومنذ أن ظهر التنافس بين مشروعات التنمية البريطانية ونشاط الجامعة العربية في المنطقة، مال الشيخ صقر بن سلطان إلى تأييد التطوير عن طريق الجامعة العربية مما أدى إلى اصطدامه بالمستر طومسن وزير المستعمرات البريطانية الذي زار المنطقة لمواجهة صندوق التطوير العربي.

حكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي عام 1965 حتى تم اغتياله في عام 1972، خلال هذه السنوات عاصر الشيخ مباحثات اتحاد الإمارات العربية، كما قام بالنهوض بإمارته في شتى الميادين العمرانية والاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بتحقيق بعض المشروعات الاجتماعية. ورغم حرص الشيخ خالد على تأكيد ميوله وانتماءاته العربية الأصلية، إلا أنه تعرض لانتقادات شديدة من الشيخ صقر الحاكم المخلوع، إذ استمر الأخير يؤكد على أنه كان ضحية تعلقه بحركة القومية العربية.

ويبدو أن الشيخ خالد كان يجد في المساعدات البريطانية متنفساً له، ولكن هذه المساعدات كان من المقدر لها أن تنتهي عقب تنفيذ بريطانيا لسياستها الخاصة بالانسحاب في أواخر عام 1971، ولكن ذلك ليس في اعتقادنا إلا تبريراً ضعيفاً إذا ما أخذنا في اعتبارنا مدى الدعم المادي الذي أخذت تدعم به كل من الكويت وأبو ظبي الإمارات الفقيرة في الخليج ومن بينها إمارة الشارقة التي استحوذت على جانب كبير من المساعدات العربية.

4- إمارة رأس الخيمة:

حكم المشيخة منذ عام 1948 الشيخ صقر بن محمد بن سالم القاسمي, إذ أن الشيخ صقر كان من شيوخ الخليج المنفتحين والمتطلعين للتعاون العربي. فالشيخ صقر بن سلطان ابن عم الشيخ صقر بن محمد حاكم الشارقة, وكلاهما قريب من الآخر في اتجاهاته وآرائه وميوله السياسية, وفي منتصف عام 1960 كان أيد اقتراحاً بإنشاء مكتب للجامعة العربية في بعض إمارات الساحل العماني, كذلك أيد اشتراك مصر وغيرها من الدول العربية في تطوير الإمارات, وكان ينادي بقيام تعاون بين حكام الخليج ومع ذلك فهو لا يقبل أن تفرض إمارة إرادتها على إمارة فقيرة, وان المنطقة غير قابلة للفصل, وإذا كانت هناك إمارات فقيرة فإن لها حقوقاً مشروعة في ثروات الإمارات الأخرى. ومن الأمور التي وسعت مداركه رئاسته لمجلس الإمارات المتصالحة. وعلى الرغم من أن ذلك المجلس كان يعمل وفقاً لخطط بريطانية إلا أن الشيخ صقر عدَّ على الرغم من ذلك واحداً من الحكام الذين باتت بريطانيا تخشى وجودهم في المنطقة.

وكانت العلاقة وثيقة بين رأس الخيمة والمملكة العربية السعودية بفضل ما يجمع بينهما من تعاليم وهابية واحدة, وبفضل ذلك نفذت السعودية كثيراً من المشروعات والمساعدات في رأس الخيمة كإنشاء طريق بري من رأس الخيمة إلى الشارقة, وتسليح قوة دفاع رأس الخيمة إلى جانب تمويل عدد من المشروعات الصغيرة وبناء مدرسة ومستشفى, وكانت السعودية تجد في رأس الخيمة قاعدة لنفوذها في منطقة الساحل العماني.

5- إمارة عجمان :

حكم الإمارة منذ عام 1928 حتى عام 1974 الشيخ راشد بن حمد النعيمي، وكانت تعد إمارة عجمان من أفقر إمارات الساحل العماني حتى أن الحاكم نفسه يعيش في قصر متواضع ليس فيه كهرباء أو ماء جار، ومعظم دخله من مردود الطوابع البريدية التي يتهافت عليها الهواة.

6- إمارة أم القوين :

حكما منذ عام 1929 الشيخ أحمد بن راشد المعلا، وهي أكثر فقراً والمورد الوحيد في الإمارة يأتي من تجارة هزيلة بالتبغ والأسماك المجففة.

7- إمارة الفجيرة :

يحكمها منذ عام 1940 الشيخ محمد بن حمد الشرقي، وقد لعبت الفجيرة دوراً كبيراً خلال اندلاع ثورة الإمامة الإباضية في عمان ضد سلطنة مسقط، حتى أن السلطات البريطانية أقدمت في عام 1961 على اعتقال الشيخ علي بن عامر العبسي، نائب حاكم الفجيرة بحجة مساعدته لثوار عمان، وتشجيع تسلل المتمردين من إمارته إلى داخلية عمان. (نوفل، د.ت: 54)

ومما يذكر أن الفجيرة كانت توابع الشارقة ولكن اعترف بها كإمارة مستقلة منذ عام 1951 وعقد بينها وبين الشارقة اتحاد فيدرالي في مطلع سنة 1960 ولكنه لم يستمر بينهما طويلاً. (زلوم: 1963: 95)

المطلب الثاني: الاتحاد بين إمارات الدولة:

بإرادة شيوخ الإمارات وعزمهم، وإيمانهم بالوحدة والتمسك بالتعاون المشترك ووحدة المصير تم الإعلام في 19/2/1968 عن قيام اتحاد بين إمارتي أبو ظبي ودبي، وشرعوا في جولات لإقناع حكام الإمارات الأخرى بإنشاء اتحاد أكبر ليشمل الجميع، فاجتمع حكام إمارة الفجيرة وعجمان وأم القوين في دبي عام 1971 للبحث حول إمكانية التوصل الى صيغة نهائية لقيام اتحاد فيما بين إماراتهم، واتفق الشيوخ فيما بينهم وأعلنوا في الثامن عشر من يوليو عام 1971

عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم إصدار الدستور المؤقت لهذه الدولة الفتية. (إبراهيم، 1975: 129)

وتأخر انضمام إمارة رأس الخيمة حتى العاشر من شباط عام 1972. (العيدروسي، 1983: 456)

عند إعلان الاتحاد بين الإمارات السبع، تم الاتفاق على أن يكون اسمها (الإمارات العربية المتحدة) حيث تم الاتفاق على دمج الإمارات في دولة فيدرالية مركزية موحدة، مستندة إلى دستور ينظم العلاقة بين هذه الإمارات، وقد قسم دستور دولة الإمارات العربية المتحدة السلطات الاتحادية إلى عدد من المؤسسات تتكون مما يلي: (بطيخ، 1987: 120)

أولاً: السلطة التشريعية

فقد سبق قيام الاتحاد قانون إنشاء المجلس الوطني الاستشاري الخاص بإمارة أبو ظبي في الأول من تموز عام 1971، على أن يتكون من (50) عضواً يعينهم الحاكم من ذوي الخبرة والمكانة، وممن أدوا خدمات للإمارة، من الأعيان من مواطني أبو ظبي أو مواطني الإمارات الأصليين، ومهمة هذا المجلس مساعدة الحاكم والوزراء على أداء مهامهم، وله صلاحيات استشارية، فيقدم مقترحات وتوصيات إلى مجلس الوزراء بما يراه مناسباً، ويتابع مع مجلس الوزراء المعاهدات والاتفاقيات، ويناقش المواضيع العامة، وله حق توجيه السؤال للوزير، كما يرفع أية شكاوي للجهات المختصة لمتابعتها. (الأنصاري، 2001: 35). ونظم دستور دولة الإمارات العربية المتحدة السلطة التشريعية فيه على أساس نظام المجلس الواحد، وهو المجلس الوطني الاتحادي تبعاً للمادة (67) من الدستور. (الملا، 2005: 7)

لم يحدد الدستور الإماراتي بنص صريح من الجهة المناط بها التشريع، ولكن يتسنى للمنتخب أن يدرك بأن لمجلس الوطني الاتحادي بتكوينه هو الذي يمثل شعب الاتحاد علماً بأن المجلس هو الجهة الوحيدة التي تنفرد بالتشريع، حيث يتكون هذا المجلس من أربعين عضواً، وبعد التعديل

الدستوري عام 2007 أصبح نصف أعضاء هذا المجلس منتخبون من الشعب مباشرة والنصف الآخر يعينون من رئيس الدولة، ولم ينص الدستور على طريقة محددة تختار عن طريقها الإمارات الأعضاء المقاعد المخصصة لها، فالمادة (69) من الدستور قد نصت على أن: "يترك لكل إمارة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني الاتحادي"، فالدستور نأى عن تحديد أسلوب اختيار الأعضاء، فمن الممكن أن يكون بطريق التعيين أو الانتخاب أو الطريقتين معاً.

والمجلس الوطني الاتحادي هو البرلمان الاتحادي في الدولة، حيث تم افتتاح مقره لأول مرة في الثاني عشر من شباط عام 1972، ويتجدد الفصل التشريعي كل عامين، ويتشكل المجلس من (40) عضواً يتم اختيارهم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفق الآتي:

1- إمارة أبو ظبي: 8 أعضاء.

2- إمارة دبي: 8 أعضاء.

3- إمارة الشارقة: 6 أعضاء.

4- إمارة رأس الخيمة: 6 أعضاء.

5- إمارة عجمان: 4 أعضاء.

6- إمارة أم القوين: 4 أعضاء.

7- إمارة الفجيرة: 4 أعضاء.

ولم يشترط الدستور العضوية في المجلس أن يكون ذكراً، لذا فإن الباب مفتوح أمام الإناث للمشاركة السياسية. (شاهين، 1997: 125)، حيث تنص المادة (25) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على أن: "جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد، بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي". ونصت المادة (35) من الدستور

الصادر عام 1978 على: "باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين على أساس المساواة بينهم في الظروف ووفقاً للقانون".

ووفقاً للماد (70) من الدستور يشترط في عضو المجلس الاتحادي ما يلي:

- أن يكون من مواطني إحدى الإمارات الاتحاد ومقيماً بصفة دائمة في الإمارة التي يمثلها المجلس.

- أن لا تقل سن العضو عن اختياره عن خمس وعشرين سنة ميلادية.

- أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية، ومحمود السيرة، وحسن السمعة، ولم يسبق الحكم عليه بجريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اعتباره طبقاً للقانون.

- أن يكون لديه إلمام بالقراءة والكتابة أي قادراً على القراءة والكتابة بسهولة ويسر.

ومن الجدير ذكره أن الدستور الإماراتي لم يشترط أن يكون العضو من الذكور حيث وردت كلمة العضو بصورة مطلقة، ولهذا فلا يوجد ما يمنع أن يكون العضو من الإناث، وأما فيما يتعلق بمدة العضوية في المجلس فقد نظمتها المادة (27) من الدستور حيث حددتها بمدة سنتين ميلاديتين تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويعقد المجلس جلساته في مقر عاصمة الاتحاد وأصبحت أبو ظبي هي المقر الدائم والعاصمة بعد أن كانت العاصمة منطقة تمنحها للاتحاد إماراتياً أبو ظبي ودبي على الحديد بينهما ويطلق عليها اسم الكرامة.

ومنذ نشأة الدولة أدركت أن دعم عملية التنمية بكافة جوانبها لن يتحقق بوجود الرجال فقط، بل يجب إشراك المرأة في كافة الجوانب، حيث حرصت على أن تكون المرأة شريكاً كاملاً في الواجبات المفروضة عليها وفي الحقوق التي لها، ودمجها في القوة البشرية للدولة وتطوير مهاراتها للاستفادة منها، وسعت الدولة إلى توفير الظروف الملائمة للمرأة قدر الإمكان لتحقيق

مشاركتها التنموية، فوضعت كثير من القوانين والتشريعات التي تحفظ لها حقوقها. (الشامسي، 2000: 17).

قامت الدولة بوضع التشريعات الدستورية التي تضمن وتكفل للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في كافة المجالات وذلك ضمن الآتي: (الاتحاد، 2006: 2)

- 1- المساواة في العمل والضمان الاجتماعي وضمان تكافؤ الفرص في كل المجالات.
- 2- المساواة في المتع بحقوق التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية.
- 3- التعديلات التي أجريت عام 2005 والتي عملت على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

ثانياً: السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية من ثلاثة أهرامات لكل واحد منهم اختصاصه فهي تتكون من رئيس الدولة والمجلس الأعلى للاتحاد ومجلس وزراء الاتحاد:

1- رئيس الدولة:

للاتحاد الفيدرالي الإماراتي رئيس منتخب من قبل حكام الإمارات المكونة للدولة يمارس اختصاصاته الممنوحة له بموجب الدستور، ويقوم المجلس الأعلى بانتخاب رئيساً للاتحاد ونائباً له من بين أعضائه، ويمارس رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب، ويتم انتخاب رئيس الاتحاد ونائبه من قبل المجلس الأعلى بأغلبية 5 أصوات من بينها صوتاً أبو ظبي ودبي. (سرحال، د.ت: 344)

إذا كان النص الدستوري قد جاء بصيغة المطلق إلا أن الواقع العملي مختلف فهذان المنصبان متلازمان لإمارة أبو ظبي وإمارة دبي، باعتبارهما الشريكين الأكبرين في الاتحاد إضافة إلى حق النقض الذي تمتلكانه في المجلس الأعلى. ومما يعزز ذلك أن المجلس الأعلى للاتحاد قد

انتخب حاكم إمارة أبو ظبي الشيخ زايد رئيساً للمرة السادسة عام 2001، وعند وفاته (رحمه الله) في شهر نوفمبر عام 2004 انتخب المجلس للاتحاد ابنه الشيخ خليفة بن زايد رئيساً للاتحاد، وأما ما يتعلق بمنصب نائب الرئيس فبعد وفاة نائب الرئيس الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم تولى منصب نائب الرئيس مكتوم بن راشد آل مكتوم وأخيراً تولى هذا المنصب الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بعد وفاة أخيه في شهر يناير عام 2006.

ومدة تولي الرئيس ونائبه لهذا المنصب هي خمس سنوات ميلادية قابلة للتجديد، وعالجت المادة (53) من الدستور حالة خلو منصب الرئيس أو نائبه بالوفاة أو الاستقالة أو انتهاء الحكم في إماراتهم لأي سبب من الأسباب فيدعى المجلس الأعلى خلال شهر من ذلك التاريخ للاجتماع والتشاور فيما بينهم لانتخاب أحدهم لشغل هذا المنصب، وإذا ما خلا منصب رئيس المجلس الأعلى ونائبه معاً يجتمع المجلس فوراً بدعوة من أي عضو من أعضائه أو من رئيسي مجلس وزراء الاتحاد لانتخاب الرئيس ونائبه.

وبموجب أحكام الدستور تتمثل اختصاصات الرئيس فيما يلي:

- تمثيل الدولة في الخارج والداخل باعتباره رمزاً للدولة الفيدرالية.
- الدعوة لإجراء اجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس الوزراء، كلما اقتضت الضرورة، حيث نظمت هذا الاختصاص المادة (3/54) من الدستور ولكنها لم تحدد ماهية حالة الضرورة، التي يعود تقديرها إلى رئيس الاتحاد كما لم يبين الدستور ما إذا منح هذا الاجتماع اتخاذ أي قرار لحالة الضرورة وآلية اتخاذ القرار، فسلطة البت في هذه المسائل تكون للمجلس الأعلى وحده سواء أكانت من اختصاصه أم لا. (إبراهيم، 1975: 221)
- رئيس المجلس الأعلى للاتحاد.

- رئيسي المجلس الأعلى للدفاع. حيث نظمت هذا الاختصاص المادة (141) من الدستور بالإضافة لكون رئيس الاتحاد هو رئيس المجلس الأعلى للدفاع كما يجب أن يكون من بين أعضائه نائب رئيس الاتحاد ومجلس وزراء الاتحاد ووزيرة الخارجية والدفاع والمالية والقائد العام ورئيس الأركان العامة.
- التوقيع على القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصدق عليها المجلس الأعلى ويصدرها كما بينته المادة (45) من الدستور.
- متابعة تنفيذ السياسة العامة، فبموجب المادة (64) من الدستور يكون رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولين سياسياً بالتضامن أمام رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى عن تنفيذ السياسة العامة للاتحاد في الداخل والخارج.
- يختص الرئيس بتعيين مجلس الوزراء كما يقبل استقالته ويحق له أن يعفيه من منصبه بشرط أن يوافق المجلس الأعلى على ذلك كما نصت عليه المادة (5/54)، ويختص أيضاً بتعيين نائب رئيس وزراء الاتحاد.
- ويجوز بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بالموافقة على حل المجلس الوطني الاتحادي على أن يتضمن مرسوم الحل دعوة المجلس الجديد للانعقاد في مدة لا تتجاوز الستين يوماً من تاريخ صدور مرسوم الحل، ولا يجوز أن يتم حل المجلس مرة أخرى للأسباب نفسها كما جاءت في المادة (88) من الدستور.

2- المجلس الأعلى للاتحاد:

مجلس الأعلى للاتحاد هو أعلى وأسمى سلطة دستورية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أنه أعلى هيئة تنفيذية وتشريعية، وهو الذي يرسم السياسة العامة ويقر التشريعات الفدرالية، ولحاكمي أبو ظبي ودبي حق النقض، ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة، وعادة ما تكون

اجتماعاته بشكل غير رسمي، ولبيان وتوضيح أكثر حول هذا المجلس سيتم تناول المجلس على النحو الآتي:

- تشكيل المجلس الأعلى للاتحاد:

يتشكل المجلس الأعلى للاتحاد من حكام جميع الإمارات المكونة لهذا الاتحاد أو من يقوم مقامهم في إماراتهم في حال غيابهم أو تعذر حضورهم. ويمثل هذا التشكيل المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه النظام الفيدرالي وهو الوحدة والاستقلال. فالوحدة تنبثق من كون هذا المجلس هو رأس السلطة التنفيذية للدولة ككل، وعند ممارسته لاختصاصاته فإنه يجسد مبدأً جماعية الحكم. (إبراهيم، 1975: 205)

ويمثل الاستقلال أن لكل إمارة من الإمارات صوتاً واحداً في مداولات المجلس فكل إمارة تشترك على قدم المساواة في ممارسة اختصاصاتها الدستورية، ويخل مبدأ الاستقلال اشتراط الدستور أن يكون من بين الأصوات لإصدار أي قرار صوتاً إمارتي أبو ظبي ودبي. (المادة 49 من الدستور).

- اختصاصات المجلس الأعلى للاتحاد:

يملك المجلس الأعلى للاتحاد نوعين من الاختصاصات التنفيذية منها ما يمارسها بنفسه كرسم السياسة العامة للاتحاد، حيث تنص المادة (1/47) من الدستور على أن: "يتولى المجلس الأعلى للاتحاد رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكلة للاتحاد بمقتضى الدستور، والنظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء".

ويقوم المجلس الأعلى للاتحاد بانتخاب رئيس الاتحاد ونائبه من بين أعضائه كما في نص المادة (5) من الدستور، إلا أن الدستور قد صمت إزاء طريقة الانتخاب كما أنه لم يحدد الأغلبية المطلوب تحقيقها. إلى جانب ذلك يختص المجلس الأعلى للاتحاد بقبول عضو جديد في الاتحاد كما نصت على ذلك المادة الأولى من الدستور على أنه "يجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم إلى الاتحاد، متى وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك بالإجماع".

ومن اختصاصات المجلس تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالته وإعفائه من منصبه، وذلك بناء على اقتراح رئيس الاتحاد كما ورد في نص المادة (5/47) من الدستور، بينما الوزراء ونائب الرئيس فإن تعيينهم يتم من جانب رئيس الدولة بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

ويختص المجلس بالتصديق على تكتل الإمارات في وحدات سياسية أو إدارية، حيث بين ذلك الدستور في نص المادة (118) على أنه يجوز لإمارتين أو أكثر بعد مصادقة المجلس الأعلى التكتل في وحدة سياسية أو إدارية أو توحيد كل مرافقها العامة أو بعضها أو إنشاء إدارة واحدة أو مشتركة للقيام بأي مرفق من هذه المرافق.

ويمارس المجلس اختصاصات عن طريق رئيس الاتحاد ولكنه يمارس اختصاصات أخرى من خلال رئيس مجلس الوزراء، بالتصديق والاعتماد على قرارات الهيئات الأخرى، حيث جعل

الدستور نفاذ الكثير من القرارات الصادرة من مجلس الوزراء أو من المجلس الوطني وبعض القرارات الإدارية الصادرة من رئيس الاتحاد.

ويعود الفضل في إنشاء هذا المجلس إلى جهود حاكم أبو ظبي وإرادة حكام الإمارات الأخرى وعلى رأسهم حاكم دبي، ولهذا اشترط الدستور لإصدار القرارات من المجلس الأعلى موافقة إمارة أبو ظبي ودبي، إلا أن هذا الشرط محفوف بالمخاطر ويضعف المركز القانوني لإمارة أبو ظبي باعتبارها العاصمة المركزية للدولة ومصدرة القرارات.

3- مجلس الوزراء الاتحادي:

إن دولة الإمارات العربية المتحدة لها مجلس وزراء يمارس العديد من الاختصاصات، فهذا المجلس يتشكل من رئيس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء المتساوين في المركز القانوني، ويتم تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد بناء على اقتراح رئيس الاتحاد وبموافقة المجلس الأعلى للاتحاد، وأما نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء فيتم تعيينهم بمرسوم من رئيس الدولة بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. ولم يشترط الدستور شروطاً معينة يجب توافرها في الوزراء، سوى أن يكونوا من بن مواطني الاتحاد المشهود لهم بالكفاءة والخبرة.

إن مجلس وزراء يختص باختصاصات سياسية كتتفيذ السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج وإقرار المعاهدات، وإعلان قيام حالة الأحكام العرفية، وإعلان الحرب الدفاعية، ودعوة المجلس الوطني الاتحادي للانعقاد فر أدواره العادية وغير العادية.

ويقوم مجلس وزراء الاتحاد بالإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات الاتحادية بوساطة كافة الجهات المعنية في الاتحاد أو الإمارات. وكذلك من اختصاصات المجلس وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية ولوائح الضبط، ويمتلك المجلس سلطة تعيين الموظفين الاتحاديين وعزلهم، وإعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة.

المبحث الثاني

واقع المشاركة المجتمعية للمرأة الإماراتية

إن الحديث عن المشاركة المجتمعية للمرأة الإماراتية اليوم لا ينفى مشاركتها في الماضي، فقد كانت حاضرة وفاعلة على صعيد الحياة الاجتماعية وعلى صعيد العملية الإنتاجية، فقد شاركت المرأة في الماضي في عملية التنشئة سواء من خلال دورها كأم أو كمعلمة أو منشئة للأجيال، كما عملت كمعالجة في علاج الأمراض، وشاركت الرجل في الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والحرف والمهن التي تقدي عليها.

وشاركت المرأة في مهنة التجارة وإدارة الأعمال لا سيما التجارة البينية الداخلية، ومع قيام الاتحاد وتوفير فرص التعليم لكل أبناء الدولة ذكوراً وإناً أصبح المجال متاحاً لمزيد من عطاء المرأة في كافة القطاعات. فانخرطت في سلك التعليم والمهنة الطبية وبعدها شاركت في الإدارة والبنوك والمحاماة والشرطة والدبلوماسية وعضوية المجلس الاتحادي والوزارة.

المطلب الأول: المرأة والتعليم

إن قضية التعليم لم تعد مسألة تعاندها العادات والتقاليد، بقدر ما أصبحت ضرورة حيوية من ضرورات الحياة المعاصرة بالنسبة للفتاة الإماراتية وبالنسبة لأسرتها، فلقد أصبح التعليم على سبيل المثال واحداً من أهم المتطلبات بالنسبة للفتاة الإماراتية، وهو الأمر الذي جعل الأسرة نفسها تشجعها على الحصول عليه والاهتمام به، من جانب آخر يشير واقع الحال إلى أن ما مالمقته قضية تعليم المرأة في دولة الإمارات من دعم من السلطات السياسية ومن المجتمع قد أدى إلى خلق منافسة حقيقية بين الإناث والذكور، فالدولة أتاحت فرصة الاستفادة من الإمكانيات التعليمية الهائلة لكافة المواطنين وفي السنوات الأخيرة. أن الفوارق في مستوى الاستفادة من هذه الإمكانيات بدأت

تظهر جلية لا سيما في مجال التحصيل الأكاديمي بين الذكور والإناث، وهي الظاهرة التي تتميز فيها دولة الإمارات العربية.

لقد وصلت علاقة الفتاة بالتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مستوى لا يمكن وصفها إلا بالحالة الفريدة؛ ففي الوقت الذي تتصاعد فيه الدعوات في عدد كبير من الدول إلى منح الإناث حقهن في التعليم الأساسي ومساواتهن بالذكور في هذا المجال، نجد أن الفتاة الإماراتية قد تربعت بجدارة على مؤسسات التعليم العالي، ونالت درجات علمية متقدمة في عدد كبير من التخصصات العلمية، في المقابل هناك دعوات لحث الشبان الإماراتيين على الاستفادة من الفرص التعليمية والتسهيلات العديدة التي توفرها الدولة لهم.

فعلى الرغم من البداية المتأخرة لتعليم المرأة، كما هو الحال في تجارب معظم الدول، إلا أن الإنجازات التي حققتها المرأة الإماراتية في هذا المجال كانت غير مسبوقة، كما تشير تقديرات فإن نسبة الحاصلات على مؤهلات تعليمية إلى اللأئي هن بدون أي مؤهل تعليمي ارتفعت من 1.74 إلى 4.31 خلال الفترة بين العامين 1995 و 2006، على التوالي، وبشكل عام، يقدر متوسط معدل النمو السنوي للإناث الحاصلات على مؤهلات تعليمية بنحو 7.4% وذلك مقارنة بنحو 5.0% من إجمالي الإناث في سن العمل.

وفي ذات السياق تشير البيانات إلى أن المرأة الإماراتية قد سعت بجد ونشاط كبيرين للاستفادة من الفرص المتميزة للتعليم التي وفرتها الدولة للمواطنين إذ تشير المصادر الحكومية الرسمية إلى أن معدل معرفة القراءة والكتابة بين النساء المواطنات وصل إلى 90% عام 2007، وهي نسبة عالية جدا مقارنة بالكثير من الدول هذا إلى جانب ما سبق الإشارة إليه من التفوق العددي للإناث على الذكور على جميع مستويات التعليم.

لقد أدت كل هذه التطورات إلى تضيق فجوة المعرفة بين الذكور والإناث، قياساً بنسبة الذكور المتعلمين إلى الإناث المتعلمات فقد تقلصت هذه النسبة من 1221 من الذكور المتعلمين لكل 1000 من الإناث المتعلمات في عام 1995، إلى 1096 لكل 1000 في عام 2006، واستمرت اتجاهات التنازل لتبلغ 1037 لكل 1000 في عام 2010، ولعله من المهم الإشارة إلى أن أعداد الإناث الحاصلات على شهادات المرحلة الثالثة من التعليم، (المرحلة ما بعد الثانوية) باتت تفوق أعداد الخريجين الذكور، حيث تشير التقديرات إلى انحسار نسبة الخريجين: للخريجات من هذه المرحلة من 1156 لكل 1000 إلى 923 لكل 1000، ثم إلى 845 لكل 1000 خلال أعوام 1995 و2006 و2010 على التوالي.

ولعل أبرز مؤشرات التطور الكبير وغير المسبوق في تعليم المرأة الإماراتية يتمثل في بيانات التعليم العالي. فمن اللافت للنظر في هذا المجال إن النظام السياسي الذي دعم التوسع الهائل في التعليم العام في الدولة قد لعب دوراً كبيراً في نشأة الجامعات الحكومية، وعلى رأسها جامعة الإمارات، من ناحية، وتشجيع الإناث على هذا النوع من التعليم.

وكما توضح البيانات فإن الفروق في موقفي كل من الفتيات والشبان من حيث إقبالهم على التعليم العام المؤدي للتعليم الجامعي آخذة في الاتساع؛ ففي حين تأخذ نسب مواليد المواطنين الذكور إلى الإناث مسارها الطبيعي (50.4% ذكور / 49.6% إناث) حسب إحصائيات وزارة التخطيط، فأنا نجد أن نسبة المواطنين الذكور الحاصلين على الشهادة الثانوية لعام 2003 تبلغ نحو 47.99%، مقابل 52.01% من الإناث، ويزداد التباين وضوحاً عند الوقوف على نسب إجمالي خريجي الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الحكومية التي تتضمن (جامعة الإمارات - جامعة زايد - كليات التقنية العليا) خلال العام الجامعي 2007-2008 من الذكور والإناث. إحصاءات هذه الجامعات والتي تبين أن نسبة الخريجات من الإناث تفوق نسبة

الخريجين من الذكور بحوالي الضعفين، أي أن 72.26% من الخريجين هن من الإناث، مقابل 27.73% من الذكور فقط، وبلغ عدد الطلبة الجامعيين حسب الإحصائيات الأخيرة للسنة الحالية 2009 في الجامعات الحكومية الثلاث (30,283) طالباً وطالبة منهم (8,005) ذكور و(22,023) أنثى، حيث بلغت نسبة الذكور 26.65% مقابل 73.34% للإناث. (المصدر هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية "تنمية")

المطلب الثاني: المرأة الإماراتية وسوق العمل

ارتفعت نسبة مشاركة المرأة الإماراتية في سوق العمل من (6.9%) عام 1986 إلى (13%) عام 1995، وإلى ما بين (30%) إلى (40%) عام 2006، ووصلت عام 2009 إلى (40%)، الأمر الذي أسهم في زيادة نصيب المواطنين في إجمالي قوة العمل بالبلاد، من 8.9% عام 2006 إلى 9% عام 2007 وإلى 9.1% عام 2008. (الشعراوي، 2011: 105).

إن دور المرأة الإماراتية في سوق العمل يمكن النظر إليه من خلال دورها في ثلاث محاور أساسية لتطورات سوق العمل بالدولة، هذه المحاور تشمل: التطورات الإجمالية للقوى العاملة بالدولة، حجم وتطورات القوى العاملة المواطنة، القوة العاملة المواطنة وتوزيعاتها حسب الجنس والفئات العمرية والحالة التعليمية.

تؤكد التقديرات، بصفة عامة، ارتفاع المساهمة النسبية للخريجات الإماراتيات، من جميع مراحل التعليم، ضمن إجمالي قوة العمل الوطنية من 78.7% في عام 1995 إلى 92.0% في 2006، ثم نحو 94.8% عام 2010، وتعزى هذه الزيادة المتواترة إلى نمط نمو السكان حسب التحصيل التعليمي من ناحية، وإلى الزيادة الملحوظة في معدلات المشاركة الكلية للخريجين من ناحية ثانية، حيث تصاعدت من نحو 42.2% في عام 1995 إلى 56.9% في 2006، والتي

اكتسبت بدورها زخماً من الطفرة غير المسبوقة في معدلات مشاركة الخريجات المواطنات من 14.7% إلى 38.6% خلال نفس الفترة. ويعتبر هذا التطور مؤشراً واضحاً على تدفق الخريجين الجدد من الجنسين بأعداد كبيرة لرفد رصيد قوة العمل الوطنية، كما يؤكد دور التعليم باعتباره أحد أهم محددات المشاركة في قوة العمل، خصوصاً بين النساء. (لوتاه، 2009: 10)

وانطلاقاً من حقيقة أن الإناث كن يمثلن 3.4% فقط من إجمالي قوة العمل الوطنية عام 1985، يتضح بجلاء من التركيبة النوعية للقوى العاملة في السنوات الأخيرة، مدى الإنجازات الضخمة التي تحققت في أحد أهم مجالات تمكين المرأة بالدولة، فقد ظلت أعداد النساء المواطنات اللاتي يدخلن سوق العمل تنمو بمعدل سنوي في حدود 16.9% خلال الفترة 1995-2006، حيث بلغت تقديرات العدد المطلق 71,565 مواطنة خلال تلك الفترة، تخرجت نحو 94.2% منهن من المرحلة الثانوية والمراحل التعليمية ما بعد الثانوية. (لوتاه، 2009: 12)

وتعمل 30% من النساء في دولة الإمارات العربية المتحدة في الوظائف الإدارية، و 70% في المهن المتخصصة المختلفة، بينما تصل نسبة المواطنات من موظفي المؤسسات المالية في الدولة إلى 32%، وفي عام 2003 تم تأسيس مجلس سيدات الأعمال الإماراتيات، وهو الذي يعمل في إطار غرفة التجارة والصناعة، ويهدف إلى تطوير المهارات الشخصية لدى سيدات الأعمال، وزيادة الثقة بأنفسهن في إدارة أعمالهن، وتطوير القدرات المهنية للمرأة الإماراتية. (الشعراوي، 2011: 105).

المبحث الثالث

المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية

على الرغم من عدم ولوج المرأة الإماراتية العمل السياسي ودخولها المجلس الوطني الاتحادي إلا أن وزارات ومؤسسات الإمارات المختلفة ضمت العديد من السيدات اللامعات والناجحات في مواقع عملهن كوكيلات أو مساعدات أو مديرات، كما بلغ عدد الدبلوماسيات عام 2004 اللاتي يعملن في وزارة الخارجية 23 دبلوماسية بينهن وزيرات مفوضات، وقد بدأ الحديث عن استحداث وزارة دولة لشؤون المرأة تتولاها إحدى النساء الإماراتيات من ذوات التجربة والخبرة والكفاءة، وذلك في إطار تقدير الدولة لعطاءات المرأة، وسعيها الدائم إلى تعميق الوعي بقضايا المرأة والأسرة، وتطوير إسهامها في العمل العام.

واستطاعت المرأة الإماراتية تحقيق نقلة في وضعها في المجتمع عام 2001، بتمثيلها في المجلس الاستشاري الوطني لإحدى إمارات الدولة وهي إمارة الشارقة بخمس سيدات في أول مشاركة نسائية في العمل البرلماني في الدولة وحضورها جلسات المجلس الوطني الاتحادي وطرح مناقشة كافة القضايا الوطنية ليبرز دور المرأة الإماراتية السياسي.

وكانت الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام قد أطلقت مطلع عام 2003، إستراتيجية تطوير المرأة الإماراتية بهدف تفعيل وتطوير دورها وإعدادها لاقتحام المجال السياسي، ولا يبقى سوى أن تواصل تحسين صور مشاركتها وأدائها في شتى المجالات، وأن تفرز الحركة النسوية الإماراتية رائدات قادرات على التصدي لأعمال التمثيل البرلماني، فنتحمل عبء مسؤولية المشاركة في إدارة العمل الوطني وتوجيهه، وقد صدقت الدولة على اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة في 2004/8/17. (موقع مركز لجنة المرأة بالأمم المتحدة)

وقد شكلت المرأة الإماراتية 62% من مجمل القوى العاملة المواطنة في الحكومة الاتحادية، ولا توجد قوانين تمنع المرأة من شغل المناصب الحكومية العليا، ولكن عددا قليلا من

النساء شغلن هذه المناصب. فهناك وزيرتان تتوليان حقيبة الاقتصاد، والشؤون الاجتماعية وكان أول منصب وزاري يعطى للمرأة هو في عام 2004، كما توجد وكالة وزارة واحدة، و8 نساء بدرجة وكيل وزارة مساعد، وقرابة 50 امرأة بدرجة مدير إدارة، كما تتواجد المرأة بدرجة دبلوماسي في وزارة الخارجية، فقد بلغ عدد النساء العاملات في المجال الدبلوماسي قرابة 45 دبلوماسية عام 2006، يعمل 10 منهن في سفارات الدولة في الخارج.

المطلب الأول: محددات المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية:

أصبحت المرأة الإماراتية تتبوأ اليوم أعلى المناصب في جميع المجالات وتسهم بفعالية في قيادة مسيرة التنمية والتطوير والتحديث من خلال مشاركتها في السلطات السيادية الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ومختلف المواقع القيادية في اتخاذ القرار.

وارتفع عدد تمثيل المرأة في التشكيل الوزاري الجديد خلال فبراير 2008 في مجلس الوزراء من مقعدين إلى أربعة مقاعد مما يعد من أعلى النسب تمثيلاً على المستوى العربي، وتمثل المرأة بتسع عضوات في المجلس الوطني الاتحادي من بين أعضائه الأربعين وبنسبة 22 في المائة والتي تعد أيضاً من أعلى النسب على صعيد تمثيل المرأة في المؤسسات التشريعية.

ووافق مجلس الوزراء في 25 سبتمبر 2008 بناء على مذكرة من سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية..على أكبر وأوسع حركة تنقلات في تاريخ الدبلوماسية بوزارة الخارجية .. اشتملت على تعيين سيدتين لأول مرة كسفيرتين للدولة في الخارج هما سعادة الشيخة نجلاء القاسمي السفيرة المعينة لدى مملكة السويد وسعادة حصة العتيبة سفيرة الإمارات المعينة لدى أسبانيا.

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي دعمه وتشجيعه لهذه الخطوة التي قال أنها تجسد رؤية القيادة الحكيمة المتمثلة

بوجوب الاعتراف بالنصف الآخر من مجتمعنا كشريك كامل للرجل لها ما عليها من حقوق وواجبات وطنية ودينية وأخلاقية، واختارت منظمة الأمم المتحدة في شهر مايو 2008 الدكتورة فوزية خلفان مديرة إدارة الصندوق الاجتماعي بوزارة الصحة أول مواطنة سفيرة للنوايا الحسنة في حملة جمع تبرعات لصالح جزر القمر.

المطلب الثاني: المواقف الرسمية من مشاركة المرأة سياسياً:

- موقف المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان:

أعلن المغفور له الشيخ زايد في كانون الأول عام 1997 أنه لا شيء يحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي، وأيد قبل ذلك فكرة انضمام المرأة إلى العمل البرلماني لتكون عضواً في المجلس الوطني الاتحادي. (صحيفة الشرق الأوسط، 1997)

وقال أن ما حققته المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة زمنية وجيزة يجعلني سعيداً ومطمئناً بأن ما غرسناه بالأمس بدأ يؤتي ثماره، ودعا وزراء التخطيط بدول مجلس التعاون عند لقائه بهم في تموز عام 1999 بأبو ظبي أن يعملوا على تهيئة الظروف أمام المرأة لتقوم بدورها في خدمة وطنها لأنها أثبتت أنها ناجحة وقادرة على العطاء في كل مواقع العمل. (صحيفة الخليج، 2000).

وكان المغفور له الشيخ زايد يشجع المرأة على المشاركة في كافة المجالات منذ نشأة الدولة، بل أنه جعل التعليم إجبارياً لمرحلة معينة كي يضمن منع المتحفظين لبناتهم من الحصول على هذا الحق، كما أنه جعله مجانياً في جميع إمارات الاتحاد، تحقيقاً لتنمية الإنسان، فقد نص القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1972 في المادة رقم (1) على أنه: "التعليم إلزامي في المرحلة الابتدائية ومجاني في مراحل داخل الاتحاد وذلك بالنسبة لمواطني الدولة من ذكور وإناث". (القاسمي، 1993: 136)

- موقف رئيس الدولة:

أعلن سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة بمناسبة العيد الوطني للدولة عام 2005، تفعيل عمل المجلس الوطني الاتحادي ليكون سلطة تشريعية فعلية مساندة للسلطة التنفيذية، وذلك من خلال زيادة صلاحياته وزيادة فترة عمله، وزيادة عدد أعضائه. (عابد، 2005: 10-11)، وهنا فتح المجال أمام عضوية المرأة في المجلس وذلك من خلال فتح المجال أمام زيادة عدد أعضاء المجلس. بالإضافة لذلك أيضاً فتح المجال أمام تولي المرأة حقائب وزارية.

والأهم هو قرار سموه بانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني وتعيين النصف الآخر، من خلال مجالس محلية في كل إمارة، تنتخب هذه المجالس نصف عدد ممثليها في المجلس ويعين حاكم الإمارة النصف الآخر، وذلك لتعزيز فرصة مشاركة المواطنين ذكوراً وإناثاً في العمل الوطني العام، وبذلك يكون المجلس أقرب للمواطنين وأقدر على تمثيلهم والاهتمام بهمومهم وقضاياهم. (عابد، 2005: 11)

- موقف أم الإمارات:

حرصت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك دائماً على إعطاء المرأة حقها وإنصافها، من خلال دفعها إلى خوض كل مجالات العلم والعمل، لتواكب النقلة التي تمر بها الدولية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ولتقوم بدورها في بناء المجتمع، كما أنها باعتبارها رئيسة الاتحاد النسائي العام والجمعيات النسائية، ساهمت في دفع الاتحاد النسائي للقيام بدوره على أكمل وجه في خدمة بنت الإمارات، وكذلك في تمثيل المرأة الإماراتية في المحافل الدولية. (مجلة درة الإمارات، 2001:

(6)

وكانت قد أشارت إلى أنه لا يوجد ما يمنع من مشاركة المرأة في الحياة السياسية ودخول المجلس الوطني الاتحادي، وقالت أن ابنة الإمارات أثبتت أنها على قدر المسؤولية الملقاة على

عانتها بتوليها المناصب القيادية في الكثير من الوزارات والمؤسسات في الدولة، ومساهمتها العالمية في المؤتمرات العربية والدولية، ودافعت عن حقيق المرأة في كل مكان.(صحيفة الخليج،2000).

ونذكر هنا أن أحد تقارير وزارة الخارجية الأمريكية المتعلق بحقوق الإنسان أشاد بدور سمو الشيخة فاطمة في مساندة المرأة الإماراتية للوصول إلى المجلس الوطني الاتحادي، من خلال دفعها لحضور جلسات المجلس كمتابعة، كي تكتسب الخبرة المطلوبة في المجال السياسي، وتؤهلها لعضويته، كما تطرق التقرير إلى ما تعلنه سموها عبر وسائل الإعلام بأن المرأة الإماراتية تساهم فعلاً في إعداد التشريعات الخاصة بالشؤون الاجتماعية، وذلك من خلال تقديم توصياتها للاتحاد النسائي والذي يرفعها بدوره إلى رئيسته سمو الشيخة فاطمة لاتخاذ القرار حولها.(توفيق،2002: صحيفة الاتحاد)

وحققت المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة المزيد من المكاسب والإنجازات المتميزة..في إطار برنامج وخطط التمكين السياسي الذي يقوده صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " حفظه الله " .. وأصبحت تتبوأ اليوم أعلى المناصب في جميع المجالات وتسهم بفعالية في قيادة مسيرة التنمية والتطوير والتحديث من خلال مشاركتها في السلطات السيادية الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ومختلف المواقع القيادية في اتخاذ القرار .

المبحث الرابع

صور وأشكال المشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات

يشير الكتاب السنوي لعام 2009 بأن المرأة في دول الإمارات حققت العديد من المكاسب في إطار خطط تمكين المرأة، حيث تبوأَت مناصب في جميع المجالات والميادين في السلطات السيادية والتنفيذية والتشريعية، وأكدت حضورها في مؤسسات العمل الإقليمي العربية والدولية، وعلى سبيل المثال كان أول تمثيل للمرأة في الحكومة الإماراتية بوزارتين عام 2004، وارتفع لأربع وزيرات في التشكيل الحكومي عام 2008 أي ما نسبته 22.2% وهي أعلى النسب تمثيلاً في البلدان العربية، كما تم تعيين سفيرتين للدولة في الخارجة وتعيين أول قاضية ابتدائية، وفي المنظمات الدولية اختيرت الدكتورة فوزية خلفان عام 2008 من وزارة الصحة كأول مواطنة سفيرة للنوايا الحسنة، ويضاف لذلك وجود المرأة في المؤسسات المحلية الأخرى كالأمن وشركات الطيران والاتحاد النسائي ومجلس سيدات الأعمال. (الكتاب السنوي، 2009).

وقد لعبت المرأة الإماراتية دوراً من خلال مشاركتها في العديد من المؤتمرات والمناصب القيادية وعضوية المجالس التشريعية والتنفيذية في الدولة.

المطلب الأول: مشاركة المرأة الإماراتية في المؤتمرات الدولية:

إن مشاركة المرأة الإماراتية في المؤتمرات الدولية، وتمثيلها لوجهة نظر الدولة خارج البلاد يعد بمثابة نوع من المشاركة السياسية والدور السياسي التي قامت وتقوم به المرأة الإماراتية، وقد حرص الاتحاد النسائي الإماراتي على المشاركة في جميع المؤتمرات الدولية والإقليمية بهدف الارتقاء بمكانة المرأة العلمية والثقافية، وتوعيتها بالأمور والقضايا المحلية والعالمية، وذلك كمشاركتها الأولى في المؤتمر الدولي الأول في المكسيك في عام 1975 ثم مؤتمر كوبنهاجن في 1980، والمؤتمر الثالث في نيروبي عام 1985 الذي أقر إستراتيجية نيروبي للنهوض بالمرأة عام

2000 والتي تطبقها دولة الإمارات، ثم مؤتمر بكين في 1995، ومؤتمر (المستوطنات البشرية) في اسطنبول عام 1996، وقد أثبتت المرأة الإماراتية حضورها في هذه المؤتمرات. (الشامسي، 2000: 95)

وشاركت المرأة الإماراتية في أول مؤتمر لقمة المرأة العربية الذي عقد في القاهرة في العام 2000، وشاركت المرأة الإماراتية في القمة الاستثنائية للمرأة العربية التي عقدت في نوفمبر عام 2001 حيث أكدت المشاركة الإماراتية في القمة على إيمانها بالسلام الشامل والعادي القائم على استرداد الحق لأصحابه واستعادة الأرض، مما يدل على مدى إدراك المرأة الإماراتية للأوضاع السياسية في العالم، وبالتالي فهي ليست بعيدة عن مجال السياسة.

على الصعيد التنظيم المحلي للمؤتمرات شاركت المرأة الإماراتية في العديد من المؤتمرات خاصة تلك التي ناقشت المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية، حيث نظم الاتحاد النسائي العام وفي إطار الاستعداد للمشاركة السياسية بالتعاون مع معهد الإمارات الدبلوماسي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ندوة حول "المرأة والمشاركة السياسية"، كما نظم في أيار عام 2004 بالتعاون مع المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة ندوة حول (الأداء البرلماني للمرأة العربية - تحديات وآفاق المستقبل).

ومن هنا فإن حضور ومشاركة المرأة الإماراتية في هذه المؤتمرات والمشاركة في الرأي وتمثيل الدولة، بهذا يدل على مدى اهتمام المرأة الإماراتية وإحساسها بضرورة مشاركتها السياسية، وتؤكد على أنها ناجحة ولها حضور قوي في المجال السياسي وهذا ما أثبتته ردود الفعل العالمية حول مشاركتها السياسية.

المطلب الثاني: تولى المرأة الإماراتية مناصب متقدمة في الدولة:

فيما يتعلق بتمكين المرأة من دائرة صنع القرار يمكن الإشارة إلى أن دائرة صنع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة تعد دائرة ضيقة محصورة على النخبة الحاكمة، وهي مفتوحة في أضيق الحدود أمام شرائح مجتمعية بعينها يمكن أن تؤثر بدرجة أو بأخرى في عملية صنع القرار، وتتمثل الدائرة والقوى المؤثرة في صنع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة في النخب التالية: (لوتاه، 2007: 24)

- 1- النخبة الحاكمة وتتمثل في حكام الإمارات السبع وإن كان لحكومة أبو ظبي ودبي التأثير الأكبر على عملية صنع القرار، وذلك بحكم ثقل هاتين الإماراتين سياسياً واقتصادياً.
- 2- كبار القبائل، إذ يتم مراعاة مطالب هذه الفئة من قبل صانعي القرار لمعرفةهم بالثقل المجتمعي لها، والعلاقات التي تربط النخب الحاكمة بهذه الفئة سواء علاقات شخصية أو بحكم توكيلهم لبعض المناصب القيادية.
- 3- فئة التجار ورجال الأعمال، إذ تلعب هذه الفئة دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار مطالبها وردود أفعالها من قبل صناع القرار.
- 4- فئة المتقنين والمتعلمين من أبناء الإمارات، إذ تلعب هذه الفئة تأثيراً واضحاً في عملية صنع القرار، من خلال تقلد بعض أعضائها لمناصب قيادية، أو بحكم تأثيرها على الرأي العام من خلال ظهورها الإعلامي.
- 5- رجال الدين الذين لهم مكانتهم الواضحة في التأثير في عملية صنع القرار بحكم التكوين المجتمعي ومكانتهم لدى حكام الإمارات.

إن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب العليا تتطلب توسيع دائرة في صنع القرار، وفتحها أمام المرأة والرجل على حد سواء، طالما امتلکا الخبرة والمؤهل الذي يمكنهما من المساهمة في عملية صنع القرار والدفع باتجاه تحقيق المصلحة الوطنية.

واستطاعت المرأة الإماراتية الوصول إلى مناصب عليا في الدولة، واستطاعت أن تديرها وتعمل فيها بنجاح تام، فبعد أن كانت هناك سيدتان في منصب وكيل وزارة، أصبحت هنا وزيرتان عام 2004 وهناك سبع سيدات في منصب وكيل وزارة مساعد وذلك وفق إحصائية عام 2005 الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية في أبو ظبي. (إحصائية ديوان الخدمة، 2005).

وعينت لبنى القاسمي كأول وزيرة إماراتية عام 2004 وزيرة لقطاع الاقتصاد والتخطيط، ويعد منح المرأة الإماراتية منصب وزاري هو ليس منصب شكل بل أساسي، وقد أثبتت نجاحها فيه خلال تجديد الوزارة للوزيرة القاسمي عام 2006. (غباش، 2005: 27).

وفي مجال السلك الدبلوماسي تم تعيين ما يقارب عشر نساء في الشؤون الخارجية والسلك الدبلوماسي يعملن في سفارات الدولة في الخارج، وزاد العديد عام 2006 ليصبح 45 امرأة دبلوماسية، وقد أثبتن نجاحهن وعطائهن وتفوقهن من خلال تأكيد السفراء العاملين معهم في وزارة الخارجية.

وفي الجانب العسكري فقد دخلت المرأة الإماراتية العمل العسكري حتى وصلت إلى منصب عميد في الجيش، حيث وصلت سلمى علي سيف حارب إلى منصب المدير التنفيذي لأهم منطقة حرة في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي منطقة جبل علي، وهي أول سيدة تصل إلى مثل هذا المنصب على مستوى منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. (صحيفة الاتحاد الاقتصادي،

المطلب الثالث: عضوية مجلس سيدات الأعمال:

اقتحمت المرأة بكفاءة واقتدار ميدان الأعمال بعد تأسيس مجلس سيدات الأعمال الذي يضم نحو 12 ألف سيدة يدرن 11 ألف مشروع استثماري تصل حجم الاستثمارات فيها إلى نحو 12.5 مليار درهم .. كما وصل عدد النساء اللواتي يعملن في القطاع المصرفي الذي يعد أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد إلى نحو 37.5 في المائة. (موقع الاتحاد العام النسائي الإلكتروني: <http://www.gwu.ae/>).

تأسس مجلس سيدات الأعمال في إمارة أبو ظبي في آذار عام 2002 لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية في تطوير عمل المرأة الإماراتية ودعمها في المجال الاقتصادي، وتلقى المجلس من بداية تأسيسه دعماً من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الفخرية لمجلس سيدات الأعمال، حيث قام المجلس برعاية سيدات الأعمال المواطنات في إمارة أبو ظبي، وتفعيل دورهن في مجمل حركة التنمية الاقتصادية في الدولة، ومعالجة مسيرة سيدات الأعمال. (الموقع الإلكتروني لمجلس سيدات الأعمال: www.uaewomen.net/).

وقام المجلس بتنفيذ العديد من المشاريع حيث أن أهم هذه المشاريع التي نفذها المجلس هو مشروع "مبدعة" في عام 2006 الذي أتاح للمرأة في المنزل أن تقوم بعمل تجاري في مجالات معينة، مع تسهيل الإجراءات المعتادة لأي عمل تجاري. (الموقع الإلكتروني لمجلس سيدات الأعمال).

ووفق الأحصائيات فإن عدد سيدات الأعمال في دولة الإمارات يقارب 15 ألف سيدة، وتملك النساء 20% من المحافظ الاستثمارية في الدولة، وتوجد 125 ألف مستثمرة، وتبلغ نسبة

أرقام المستثمرات 43% من مجموع أرقام المستثمرين، يتداولن بمبلغ 13.8 مليار درهم في الأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، و يبلغ عدد الشركات التي يساهمن فيها في السوق الإماراتي نحو 20 ألف شركة. (الكثير، 2006: 2، و الموقع الإلكتروني لمجلس سيدات الأعمال).

المطلب الرابع: عضوية المجلس الوطني:

فيما يتعلق بالمجلس الوطني الاتحادي الذي يمكن القول مجازاً أنه يماثل البرلمان ، لم يحدد الدستور طريقة اختيار شاغلي مقاعده الأربعة وكذلك لم يربطها بجنس معين ذكراً كان أم أنثى ، لكن جميع الإمارات اختارت التعيين كوسيلة لشغل المقاعد الممنوحة لها بموجب الدستور ولم تتضمن أية امرأة إلى عضوية المجلس عبر فصوله التشريعية الثلاثة عشر خلال الفترة (1971 – 2005)، وقد أعلن رئيس الدولة، في خطابه بمناسبة العيد الوطني الرابع والثلاثين لدولة الإمارات بتبني الدولة لأسلوب جديد يمزج الانتخاب بالتعيين في اختيار أعضاء المجلس الوطني (البرلمان)، وذلك بانتخابات لنصف أعضاء المجلس الوطني في ديسمبر 2006، تشهدت معها الإمارات انطلاق تجربة جديدة كلياً على المجتمع، وقد ضمت قوائم الأسماء المعلنة لمن لهم وحدهم فقط حق الترشيح والانتخاب أو ما يسمى بالهيئة الانتخابية 6698 رجلاً وامرأة يمثلون ما نسبته 0.08% من إجمالي عدد المواطنين الإماراتيين، ويبلغ عدد النساء 1189 امرأة يمثلن 17% من إجمالي الهيئة الناخبة. (موقع إلكتروني: www.womendw.org/nimages/doc13.doc)

وقياساً على التجارب الخليجية الأخرى فإن الواقع يشير إلى أن التجربة الانتخابية المحدودة المقبلة للمرأة في الإمارات لن تختلف نتائجها عن مثيلاتها في مجال الانتخابات البرلمانية أو البلدية في كل من عمان والبحرين والكويت وقطر. فالمجالس التشريعية الخليجية لن تخرج من جراب الرجل لتدخل في عباءة المرأة، فالاحتكار الذكوري لمفردات السياسة في الكويت على سبيل المثال

أقصى المرأة في أولى تجاربها، وإحداث نقلة نوعية في المجتمعات الخليجية يتطلب دفعة حكومية لرسم الأدوار السياسية.

المجلس الوطني الاتحادي يعرف بالسلطة التشريعية للاتحاد إلا أن صلاحياته ما زالت استشارية ولكن مع نوايا خطة لتوسيع مهامه تدريجياً. ويعتبر السلطة الاتحادية الرابعة من حيث الترتيب في سلم السلطات الاتحادية الخمس المنصوص عليها في الدستور وهي:

(<http://www.uaenec.ae/ar/about-us/about-nec-2006.aspx>)

- المجلس الأعلى للاتحاد - رئيس الاتحاد ونائبه - مجلس وزراء الاتحاد - المجلس

الوطني الاتحادي - القضاء الاتحادي وعقد المجلس الوطني الاتحادي أولى جلساته بتاريخ

12/2/1972

- تشكيل المجلس

نصت المادة (68) من الدستور على أن يضم المجلس 34 عضواً، إلا أنه بعد

انضمام رأس الخيمة إلى الاتحاد ارتفع العدد إلى أربعين عضواً، يتوزعون على الإمارات بحسب

الدستور كما يلي: (<http://ar.wikipedia.org/wiki/>)

(8) مقاعد لإمارة أبو ظبي.

(8) مقاعد لإمارة دبي.

(6) مقاعد لإمارة الشارقة.

(6) مقاعد لإمارة رأس الخيمة.

(4) مقاعد لإمارة عجمان.

(4) مقاعد لإمارة الفجيرة.

(4) مقاعد لإمارة أم القيوين.

و يتم انتخاب نصف أعضاء المجلس من قبل هيئات انتخابية، بينما يتم تعيين النصف الآخر، وقد تم اعتماد هذه الآلية وتطبيقها في عام 2006، أي منذ بداية تطبيق المرحلة الأولى من برنامج التمكين السياسي لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة. وتشارك المرأة الإماراتية في عضوية المجلس لأول مرة منذ تأسيسه في الفصل التشريعي الرابع عشر، حيث فازت بمقعد واحد في أول تجربة انتخابية تشهدها الدولة في عام 2006، وتم تعيين ثمان أخريات لعضوية المجلس في نسبة تعد من بين الأعلى عالمياً.

(<http://ar.wikipedia.org/wiki/>)

كان أعضاء المجلس منذ نشأته يعينهم حكام إماراتهم. وبقرار من الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وبموافقة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وباقي أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد تم في نهاية العام 2006 إجراء انتخابات يصوت فيها عدد محدود من مواطني كل إمارة يسمون بالهيئة الانتخابية، لمرشحين يمثلون نصف عدد حصص الإمارة من مقاعد المجلس الوطني الاتحادي. أي أن 50% من أعضاء المجلس منتخبون والنصف الباقي معينون. والدورة لأعضاء المجلس سنتين ميلاديتين.

انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2006. (<http://www.uaenec.ae/ar/about-us/about->)
(nec-2006.aspx)

أجريت انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في ديسمبر 2006، إذ انتخب أعضاء الهيئات الانتخابية نصف عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي. كان عدد أعضاء الهيئات الانتخابية 6595 عضواً. ويوضح الجدول هذه الأعداد:

الإمارة	نسبة أعضاء الهيئة الانتخابية بإجمالي الهيئات	نسبة المشاركة العامة
أبو ظبي	26.5%	60%
دبي	23%	71.05%
الشارقة	15.4%	82.20%
عجمان	6.6%	85.09%
أم القيوين	6.1%	88.83%
رأس الخيمة	16%	78.98%
الفجيرة	6.3%	90.41%

<http://www.uaenec.ae/ar/about-us/about-nec-2006.aspx>

سجلت المرأة الإماراتية يوم 16 ديسمبر، 2006 أول فوز لها في الانتخابات الأولى التي تجري في الإمارات. وجاء فوز الدكتورة أمل عبد الله القبيسي ضمن أربعة مرشحين فازوا في انتخابات أعضاء المجلس الوطني الاتحادي التي جرت في أبوظبي ضمن المرحلة الأولى من العملية الديمقراطية، وحصلت على 265 صوتاً، محتلة المرتبة الثالثة بين الفائزين الأربعة، بما يشير إلى أن المرأة حققت هذا الإنجاز التاريخي بمساندة مجتمع الإمارات الذي يحترم كفاءاتها وعطاءاتها، ويحترم دورها في المجتمع. (صحيفة الاتحاد:

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=89148&y=2006>

المطلب الخامس: عضوية المنظمات المدنية والجمعيات النسائية: (موقع إلكتروني:

www.womendw.org/nimages/doc13.doc

جاءت أول محاولة لتأسيس جمعية نسائية في عام 1967 عندما تأسست جمعية النهضة النسائية في رأس الخيمة ، ثم تأسست بعد ذلك جمعية النهضة النسائية في دبي باسم "فتاة عمان" والتي سرعان ما تحولت إلى جمعية النهضة النسائية في دبي، وقد ركزت هذه الجمعية نشاطاتها على محور الأمية، وأنشطة أخرى ثقافية وندوات ومحاضرات تهتم بواقع المرأة، وقد ساهم نجاح هذه الجمعية في تحقيق أهدافها النهضوية في فتح الباب لتأسيس جمعيات نسائية أخرى في كل من أبوظبي عام 1973، و الشارقة وأم القيوين وعجمان في 1974، ثم جاء تأسيس الاتحاد النسائي العام الذي ضم كافة الجمعيات النسائية وذلك عام 1975، وحاول الاتحاد النسائي توحيد الأهداف والنشاطات والاستفادة من الخبرات والتجارب المختلفة للجمعيات النسائية؛ بالإضافة إلى التمثيل والتحدث الرسمي باسم الجمعيات النسائية في الداخل والخارج، ويوضح الجدول التالي توزيع الجمعيات النسائية وتاريخ إشهارها:

اسم الجمعية	المقر	سنة الإشهار	عدد المؤسسين	عدد اللجان	عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأعضاء الإجمالي
النهضة النسائية	دبي	1974	29	5	8	225
الاتحاد النسائية	الشارقة	1974	-	7	13	1950
الجمعية النسائية بأم القيوين	أم القيوين	1974	75	7	8	300
نهضة المرأة الطيبانية	أبوظبي	1975	-	7	12	760
الاتحاد النسائي	أبوظبي	1975	5	6	6	6
نهضة المرأة	رأس الخيمة	1979	415	9	13	665
أم المؤمنات النسائية	عجمان	1974	11	7	11	280

وبمراجعة الجدول السابق يتضح أن هناك 6 جمعيات نسائية في الإمارات، وذلك بواقع جمعية واحدة في كل إمارة من إمارات الدولة؛ فيما عدا إمارة الفجيرة التي لم تشهد تأسيس جمعية نسائية تتولى رعاية مصالح المرأة وتنظم نشاطاتها، كذلك يتضح أن الجزء الأكبر من هذه الجمعيات قد حصلت على الإشهار الرسمي من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال أعوام متقاربة هي 1974/1975، فيما عدا جمعية نهضة المرأة في رأس الخيمة التي جاء إشهارها رسمياً عام 1979، بالرغم من أنها كانت أول جمعية نسائية قد تأسست في الإمارات.

وتجدر الإشارة هنا إلى انخفاض الإقبال على الجمعيات النسائية وعزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية في الجمعيات النسائية، ويبدو هذا العزوف واضحاً في العديد من المؤشرات فعدد المؤسسات لجمعية أم المؤمنين 11 امرأة فقط، وعدد المؤسسات لجمعية النهضة النسائية في دبي لا يتجاوز 30 امرأة، ولا يعرف بالتحديد عدد المؤسسات لكل من جمعية الاتحاد النسائية، جمعية نهضة المرأة الطيبانية اللتين جاء تأسيسهما بقرارات رسمية.

وتتنظم هذه الجمعيات الست في الاتحاد النسائي الذي يمثل المرأة في الإمارات على الأصعدة المحلية، الإقليمية والعالمية؛ حيث استجابت الجمعيات النسائية بعد إشهارها إلى دعوة الشيخة فاطمة قرينة رئيس الدولة الراحل الشيخ زايد بن سلطان ورئيسة الاتحاد النسائي العام لتشكيل تجمع نسائي عام في الدولة برئاستها وهو الاتحاد النسائي العام في 27 أغسطس عام 1975؛ وانضم الاتحاد النسائي العام 1976 إلى الاتحاد النسائي العربي والدولي.

وعلى الرغم من تبني الجمعيات النسائية عدداً من الأنشطة المختلفة؛ إلا أن تلك الأنشطة بقيت - ولفترة طويلة - تسير على وتيرة واحدة تقليدية: دورات خياطة، تنسيق زهور، دورات تعلم على الآلة الكاتبة، أعمال تراثية، وهذا بدوره يراكم إشكاليات بين شرائح مختلفة من النساء حول نوعية الخطاب الثقافي الذي يجب أن توجهه الجمعيات النسائية للمجتمع، وفي دراسة حول

مجالات النشاط الثقافي للجمعيات النسائية تبين أن هناك ثلاث لجان فقط في الجمعيات تقوم بالنشاط الثقافي وهي اللجنة الثقافية والدينية والتراثية.

ومن خلال استعراض الأنشطة التي تمارس في الجمعيات يمكن أن نلاحظ ما يلي :

1 - عدم وجود خطة واضحة المعالم لبعض الأنشطة الثقافية تتلاءم مع احتياجات المرأة الإماراتية .

2 - قصور مفهوم الأنشطة الثقافية وربطها ببعض البرامج .

3 - مظهرية ترفية واضحة لبعض البرامج دون أن يكون لهذا النشاط مردود واقعي وعملي للمرأة .

4 - تدن كبير في نوعية الأنشطة الثقافية التي تقدمها الجمعيات.

5 - التركيز على الأنشطة الثقافية التقليدية .

6 - التزام الجمعيات النسائية بشكل خاص بالموضوعات الدينية خلال المواسم الثقافية التي يلاحظ أن معظمها مكررة ، وليست ذات مساس بقضايا المرأة وما تعانيه من مشاكل يومية وحياتية .

7 - تقديم الأنشطة في صور تقليدية لا تضيف إلى فكر المرأة شيئاً .

في 11 ديسمبر 2002 تم الإعلان عن الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات، وتستهدف تحسين وضع المرأة وتفعيل دورها ومشاركتها الإيجابية، وتتلخص مجالات الإستراتيجية الوطنية في ثمانية محاور رئيسية وهي: المرأة والتعليم والمرأة والاقتصاد والمرأة والعمل الاجتماعي والمرأة والإعلام والمرأة والتشريعات والمرأة واتخاذ القرار والمرأة والبيئة والمرأة والصحة .

أما فيما يتعلق بقضايا المرأة في مجال الأحوال الشخصية فقد حاول الاتحاد النسائي المشاركة في وضع مسودة القانون في مراحلہ الأولى لكن تم الاقتصار فيما بعد على رجال الدين والقانون. وفي مجال المطالبة بمقاعد للمرأة في المجلس الوطني الاتحادي فقد حاول الاتحاد النسائي عبر رسائل إعلامية موجهة ومن خلال تصريحات رئيسة الاتحاد الشیخة فاطمة التأكيد على وجوب إشراك المرأة في المجلس التشريعي منذ عام 2001 ولكن لم تتجح تلك الجهود في تعيين أية امرأة في المجلس الوطني وبقي الأمر على ما هو عليه حتى إعلان قوائم الهيئة الانتخابية في أكتوبر 2006 والتي تضمنت تمثيلاً للنساء كما سبق الذكر.

الفصل الخامس

الخاتمة والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

تتميز أوضاع المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة في تطور مستمر وإن تفاوت ذلك من إمارة لأخرى، غير أنه من المهم معالجة قضايا المرأة دون إخراجها عن سياقها بشكل يزيد من تعقيداتها، لأن مشكلات المرأة الإماراتية ليست بعيدة عن مشكلات الرجل سواء من حيث الحقوق الاقتصادية أو من حيث الحقوق السياسية، وهي أمور تظل بانعكاساتها الجنسين على حد سواء، وقد تكون مطالبة المرأة بحقوقها واكتسابها مكانتها أحد المداخل للحقوق السياسية العامة.

إن البيئة الاجتماعية والثقافية بمكوناتها المختلفة من عادات وتقاليد وقيم ورؤى هي بيئة حاضنة و دافعة لانطلاق المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ووصولها إلى درجات متقدمة في الأنشطة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التعليمية والسياسية، وهو ما جاء ليؤكد تحقق الفرضية من أن المرأة الإماراتية لا ينصب دورها فقط في المشاركة ضمن الإطار السياسي بل أيضاً في القطاعات الأخرى، وهو ما أثبتته المرأة الإماراتية من خلال تبوؤها مناصب هامة في الدولة اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وثقافياً.

وتبين من خلال الدراسة مدى رغبة النخب السياسية الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة على التعامل مع القيود الاجتماعية والثقافية التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة العامة، مما فتح المجال أمام المرأة الإماراتية للتقدم بالمشاركة في كافة المجالات.

وتبين من خلال الدراسة أن درجة نمو الوعي السياسي للمرأة الإماراتية تكمن بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية، وذلك من خلال ازدياد فرص التعليم بالنسبة للمرأة، وازدياد قدرتها على الدخول في مجال العمل وتوليها مناصب اقتصادية هامة إلى جانب بروز سيدة الأعمال الإماراتية.

أثبتت الدراسة مدى قدرة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة على تنظيم نفسها في بناء مؤسسي يدافع عن قضاياها وحقوقها، فكلما ازدادت هذه القدرة كلما أتاح لها ذلك فرصة إحداث التغيير من أجل حصولها على حقوقها السياسية، وممارستها لهذه الحقوق.

ثانياً: التوصيات

- على الدولة أن تسخير آلياتها لرفع الوعي السياسي للمرأة كالإعلام و الهياكل المحلية و غيرها، و إننا نلاحظ من خلال الحملة الانتخابية الأخيرة التي أجريت للتحضير للانتخابات عام 2011 حيث تميزت الحملة الانتخابية بإدارة جيدة، و محاولة الاستفادة الوسائل الإعلامية خاصة في التحفيز للمشاركة في الانتخابات.
- السعي إلى تصحيح المفاهيم الراسخة في المجتمع حول التقسيم الاجتماعي للأدوار تقسيماً تغيب فيه عنصر التكافل و المساعدة ، و الذي يخص الرجل بالعمل السياسي في الوقت الذي يخص فيه المرأة بالعمل الأسري.
- تنظيم دورات تكوينية للمرأة، أو تخصيص تكوين قصير المدى للمرأة التي تتقلد مناصباً سياسياً معيناً ، و ذلك لرفع مستوى الأداء.
- تجديد الوسائل و محاولة إيجاد صيغ جديدة في التعامل مع المرأة
- توسيع نطاق خبرات المرأة في مجال السياسة بحيث يجب إثراء الخبرة السياسية للمرأة من خلال مشاركة المزيد من النساء في المجال السياسي على الصعيد المحلي وفي المجالس الاستشارية لكل إمارة علاوة على اللجان الوطنية ودوائر صنع القرار الأخرى.
- زيادة الوعي العام حول دور المرأة في المجلس الوطني الاتحادي بحيث ينبغي أن تنطلق أنشطة التوعية العامة إلى موضوعين رئيسيين : دور المجلس الوطني الاتحادي ودور العضوات فيه، فمن المهم زيادة الوعي حول دور المجلس الوطني الاتحادي، وأهمية الانتخابات وأهمية المشاركة

السياسية، كما يجب تدريس موضوع المواطنة والحقوق المدنية في المدارس والجامعات من أجل ترسيخ أفكار صنع السياسة العامة على المستوى المدرسي والجامعي.

- تشجيع المشاركة السياسية للمرأة نحو إلقاء الضوء على نوعية مساهماتها الفريدة ووجهات النظر البديلة التي تجلبها إلى مواقع صنع القرار.

المصادر و المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة
- أبراش، إبراهيم (1998)، علم الاجتماع السياسي، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- إبراهيم، السيد محمد (1975)، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي.
- الأنصاري، عبد الحميد إسماعيل (2002)، تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي من منظور إسلامي، القاهرة، دار الفكر العربي.
- إصلاح، جاد، (2000)، نحو إظهار المشاركة السياسية للمرأة العربية، عمان، دار السندباد للنشر.
- البشري، طارق، (1987) دراسات في الديمقراطية المصرية، ط 1، القاهرة، دار الشروق.
- البناء، جمال، (1988) الحرية النقابية، ج 2، الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، جنيف.
- جوهرى، عبد الهادي (2000)، أصول علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- الحصري، ساطع، (1987)، حول الديمقراطية، سلسلة التراث القومي، بيروت، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الحوراني، هاني، (2000) المرأة العربية والمشاركة السياسية، مؤلف جماعي، عمان: دار السندباد للنشر.

- خطاب، سمير (2004)، **التنشئة السياسية والقيم**، القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر.
- زلوم، عبد القادر (1963). **عمان والإمارات السبع**، منشورات الحياة، بيروت.
- الزيات، السيد عبد الحليم (2002)، **التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية**، ج 2 ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- السويدي، محمد (1990)، **علم الاجتماع ميدانه وقضاياها**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- الشامسي، ميثاء (2000)، **دور المرأة الخليجية إلى أين؟ المستقبل العربي**، العدد 273، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشرفاوي، سعاد، (1971) **علم الاجتماع السياسي**، ط1 ، مصر، دار النهضة العربية.
- الشلال، خالد أحمد (2005)، **توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية دراسة استشرافية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
- عبد المطلب غانم، سيد ، (د.ت)، **المشاركة السياسية في مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.
- عبد الوهاب، طارق (1999)، **سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية**، ط1، القاهرة، دار الغريب.
- العجمي، محمد منيف محمد (2000)، **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية**، بيروت، دار الجديد، الأصل رسالة ماجستير.
- العيدروسي، محمد حسن (1983)، **التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، ذات السلاسل، الكويت.

- القاسمي، هند عبد العزيز (1993)، المرأة في الإمارات تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار، سلسلة الرسائل العلمية (3)، الشارقة، جمعية الاجتماعيين، ط1.
- كامل نبيله، عبد الحليم، (1980) الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، بيروت، دار الفكر العربي.
- الكواري، علي (1993)، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، المستقبل العربي، العدد 168.بيروت.
- محمد عصام (2007)، نظرية الدور في علم السياسة المعاصر، نقلا عن الموقع:
<http://disam.maktoobblog.com>
- موسى شتيوي، أمل الداغستاني (1994)، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- نافعة، حسن، (2006)، مبادئ علم السياسة، ط ٢، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
- نوفل، سيد (د.ت). الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية. الكتاب الثاني، إمارات ساحل عمان.
- وهبان، أحمد (2003) ، التخلّف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية.

ثانياً : الدوريات والمجلات والدراسات العلمية

- أبو يوسف، إيناس، (2001)، الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات، دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة القاهرة، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مجلد2.
- إسماعيل، فريدة غلام، (2005)، التمكين السياسي للمرأة، مجلة قضايا المجتمع المدني، 4 أيلول، (ع 25).
- بدوي، طه، (1963) الحياة السياسية في مفاهيمنا الثورية، القاهرة، المجلة المصرية للعلوم السياسية.
- البيج، حسين علوان. (1997م) المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، المستقبل العربي العدد 223. بيروت.
- جابر، عدنان حافظ (2000)، العقلانية والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، ع254.
- جارم، ديفيد (1998). سياسات الأمن القومي وتطبيقه على دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والنشر والبحوث الإستراتيجية، محاضرات الإمارات (21) أبو ظبي.
- الخطيب، نعمان أحمد، (1983) الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.
- الدجاني، أحمد صدقي(1989)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان.

- الدرديري، هاني أحمد، (1990) ، نظام الشورى الإسلامي مقارناً بالديمقراطية النيابية المعاصرة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.
- الزعابي، إيمان حسين (2006)، المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي ، دراسة حالة، دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- شاهين، عبد الرحيم (1997)، نظام الحكم والإدارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، رأس الخيمة، مطبعة جلفار.
- شبار، سعيد (1999)، في مفهوم النخبة، مجلة الكلمة، لبنان، العدد 25 .
- شتيوي، موسى، وداغستاني، أمل، (1994) ، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.
- الشريعة، فراس (1999)، المشاركة السياسية في الريف الأردني، دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد، رسالة ماجستير ير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- طهبوب، عبير (2003)، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- ظاهر، أحمد جمال، (1986)، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 14، ع3.
- عابد، أحمد (2005)، خليفة يعلن تفعيل المجلس الوطني بانتخاب نصف أعضائه، ملحق صحيفة الخليج، ملفات 2005، آفاق الشارقة، 31 ديسمبر 2005.
- عاشور، إياس محمود (2003)، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1989-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

- عبد الخالق، عبد الله (2010) ، أزمة ديون دبي وتداعياتها خليجيا وعربيا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد/ 372. بيروت، شباط .
- عبد الله، ثناء فؤاد (1997)، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- العجيلي، محمود صالح (2000)، حقائق عن الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد/45.
- غباش، موزة (2005)، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، -مواقف وإنجازات- سلسلة الدراسات الاجتماعية، دبي، مركز رواق عوشة بنت حسين الثقافي.
- الغرام، عبد المجيد (1991) ، اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية ، دراسة ميدانية ، مجلة ، المجلد 118 العدد الثاني.
- لوتاه، فضاة عبد الله (2009)، إسهام المرأة الإماراتية في سوق العمل، ورقة مقدمة لورشة العمل التدريبية حول : "تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، التي نظمتها منظمة العمل العربية بالتعاون مع لجنة سيدات الأعمال الصناعية التابعة لغرفة صناعة دمشق وريفها بالجمهورية العربية السورية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2009/07/06 – 2009/07/08.
- مبارك، خالد محمد (2009)، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات المتحدة من 1925-1991، رسالة ماجستير في التاريخ مقدمة إلى جامعة القديس يوسف، بيروت، 1994م والتي نشرتها الدار العربية للموسوعات، بيروت.
- المشاقبة، أمين (2005)، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة حول الإصلاحات السياسية في العالم العربي المنعقدة في 25-26

كانون أول عام 2004، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، الكويت.

- معوض، جلال، (1983)، **أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي**، في الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، عدد 4، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الملا، شيخة محمد (2005)، **المشاركة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، المنتدى العربي، التعليم وآفاق الشراكة في ضوء أهداف الإنمائية الألفية، القاهرة.
- النقشبدي، بارعة (2001)، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية**، دراسة ميدانية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية الأهلية، مؤتم للبحوث والدراسات، مجلد (15)، عدد (6).
- نهرا، فؤاد (2007)، **عرف الدولة الرفاهية الاجتماعية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي، الإسكندرية، مجلة المستقبل العربي، العدد/335، بيروت.
- نوفل، أحمد سيد (2001)، **في عرض كتاب النظم السياسية قضايا الاستمرار والتغيير**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد/326، بيروت.
- يسري، جيهان، (2006)، **مدى وعي طلاب الإعلام، إعلامي المستقبل بحقوق الإنسان**، دراسة ميدانية على طلاب كلية الإعلام بجامعة القاهرة، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مجلد 7، العدد 2.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Akandle, Abdul-Rahman,B, (2007), **The Evolution of Women In Middle Eastern Politics: Opportunities For: WOMEN In Parliament**, Unpublished Master Thesis, The Fletcher School, USA.

- Anne Lewis Get(1990): political , scholastic up date vol 123 Oct.
- Arab Development Report (2005), **Women's Political Participation Increasing But Still Limited**, USA : UN.
- Samuel, Huntington, P., (1968). Political Order in Changing Societies, N.Haven Yale Uni. Press
- Samuel, Huntington, P., (1968). Political Order in Changing Societies, N.Haven Yale Uni. Press.
- Sills, L.D., (1968). International Encyclopedia of Social Sciences, Vol.11, 12, The Macmillan Co., The Free Press, N.Y.
- Zsigo, Frank Thomasa (2003): Democratic ideas1989–2001, understand audings practice and attitudes among students in pos– Communist Hungary , Syracuse University.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- 1) <http://www.escwa.org.lb/arabic/divisions/cfw/main.html>
- 2) <http://www.womendw.org/nimages/doc13.doc>
- 3) www.womendw.org/nimages/doc13.doc
- 4) <http://www.alittihad.ae/details.php?id=89148&y=2006>
- 5) <http://www.uaenec.ae/ar/about-us/about-nec-2006.aspx>
- 6) <http://www.uaenec.ae/ar/about-us/about-nec-2006.aspx>
- 7) <http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 8) <http://www.uaenec.ae/ar/about-us/about-nec-2006.aspx>
- 9) <http://www.gwu.ae/>
- 10) www.uaewomen.net/
- 11) <http://booksiraq.yoo7.com/t577topic>